



*Corresponding author:

Dr. Suha Younus asmaiel**Dr. Taher hasso zebari**

University:

Salahuddin University

College: college of Arts

Email: suha.asmaiel@su.edu.krd**Keywords:**sphere, public sphere,
democracy, public opinion,
religion**ARTICLE INFO****Article history:**

Received 9 Sep 2022

Accepted 19 Sep 2022

Available online 1 Oct 2022

Habermas's Public Sphere Theory - an analytical study**A B S T R A C T**

This study is aimed at a critical inductive view of the concept of the bourgeois public sphere, and the theory of the bourgeois public sphere according to the German sociologist Jürgen Habermas, as criticized by Nancy Fraser and Hannah Arendt. It turns out that Habermas' theory of the public sphere is due to a massive philosophical background represented in Kant and Hegel. The matter also extends to the establishment of a sociological vision supported by the Frankfurt School of Critical, multi-pronged reality of the shifting and changing politically, socially, and culturally. The study also deals with the sociological concept of the public sphere and the social and historical transformations as explained by (Habermas), the role of religion in it, and the public sphere and democracy (Habermas).

© 2022 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/>**نظرية المجال العام عند هابرماس – دراسة تحليلية**

المدرس الدكتور سهى يونس أسماعيل / كلية الآداب- جامعة صلاح الدين/ أربيل
الأستاذ الدكتور طاهر حسو زيباري/ كلية الآداب- جامعة صلاح الدين/ أربيل

الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة على رؤية استقرائية نقدية لمفهوم المجال ونظرية المجال العام (الفضاء العام Public Sphere) البرجوازي عند عالم الاجتماع الألماني (يورجن هابرماس)، وكما انتقدته (نانسي فريزر) و (حنة أرندت). وتبين أن نظرية (هابرماس) للمجال العام، إنما مردها ترجع إلى خلفية فلسفية هائلة تتمثل في (كانت) و (هيجل). كما إن الأمر يمتد إلى تأسيس رؤية سوسيولوجية مدعمة من مدرسة فرانكفورت النقدية المتعدد المشارب للواقع المتحول والمتغير سياسياً واجتماعياً وثقافياً. ويتناول الدراسة أيضاً المفهوم السوسيولوجي للمجال العام والتحويلات الاجتماعية والتاريخية كما وضحتها (هابرماس)، ودور الدين فيها، والمجال العام والديمقراطية عند (هابرماس).

كلمات إفتتاحية: المجال ، المجال العام ، الدين، الديمقراطية ، الرأي العام.

مدخل:

يعتبر (هابرماس) من المنظرين الذين أشبعوا مسألة المجال العمومي تفكيراً وتنظيراً، إن فكرة المجال العام (الفضاء العام) تفترض الفصل بين العام والخاص، كما جاء في مقاربة (حنة أرندت) (*)؛ فالعام هو ملك الجميع، ولكن لا يعني أن الجميع قادرون على التصرف به كما يشاءون، بينما الخاص هو ملك الخاص، وهو قادر على التصرف به كيفما يشاء. إذن، يفترض مصطلح (المجال العمومي) أن هنالك - على الأقل - مجالين آخرين يختلف عنهما المجال العمومي، المجال الرسمي والمجال الخاص، بحيث يقف المجال العمومي بينهما.

يدعي (أرماندو سالفاتور) (**) أن المجال العمومي ليس نتاج التطورات البرجوازية على المستوى الاجتماعي- الإقتصادي، أو الليبرالي على المستوى الفكري، بل له جذور في التراث والدين. ويقول " إن مفهوم المجال العام يكشف عن جذور تاريخية تتسم بتعقيد وتنوع وتناقض أعمق مما جرى إدراكه داخل التراث الليبرالي؛ ففكرة المجال العام تعتمد، في جوهرها، على فكرة الفعل، وعلى المناقشة والتفاوض المشترك بطرق مشروعة في عملية البحث عن المصلحة المشتركة، تلك العملية التي تتضمن كذلك درجة معقولة من شفافية الاتصال بين الفاعلين المنخرطين في العملية. إنه مفهوم معقد يتقاطع مع تشكيل التراث القانوني والتراث المدني والتراث الديني كما يتقاطع مع ظهور الأفكار الحديثة للقوة العلمانية وتكريس هذه الأفكار (سالفاتور، 2007: 29-30).

تطور المجال العام السياسي بشكل كامل لأول مرة في بريطانيا في القرن الثامن عشر. وأصبح المجال العام مؤسساً داخل الدولة الدستورية البرجوازية الأوروبية في القرن التاسع عشر. حيث تم استخدام الرأي العام كوسيلة لملاحقة الهيمنة وانتقاد الدولة. وبعد زوال العمومية التمثيلية التي كانت سائدة في أواخر القرن الثامن عشر، ظهر المجال العام الأدبي، ثم تحول إلى المجال السياسي في الفضاء العام؛ حيث تكرر في الدولة الدستورية البرجوازية باعتبارها المجال الفضاء البرجوازي. وتمثل في مؤسسات خاصة مثل

(*) حنة أرندت (1906- 1975) Hanna Arendt، فيلسوفة ألمانية، وكانت بنت لعائلة علمانية من يهود ألمانيا. ساهمت في تحرير عدد من المجالات. من أهم أعمالها: "أصل التوتاليتارية"، و"أزمات الجمهورية"، و"رجال الدين في عصور مظلمة"، و"بين الماضي والمستقبل"... وغيرها. تعد أرندت من المختصين في دراسة النظريات السياسية ومفاهيم الديمقراطية والسلطة والعنف والثورة والسيطرة والشمولية. راجع للمزيد: الزيباري، طاهر حسو، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، ط1، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص468.

(**) أرماندو سالفاتور (Armando Salvatore)، هو عالم اجتماع ألماني، متخصص في الدين والثقافة، يدرس في جامعة هومبولت، برلين، وفي جامعة الدراسات الشرقية، مجالات التخصص: الدين والاتصال (مع التركيز بشكل خاص على المجال العام)، علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الإسلامية، دراسات الأديان، الدين والعولمة.

الدوريات، والصحافة، والمقاهي، والتي بقيت جزء لا يتجزأ من الظروف الاجتماعية والإقتصادية التي ترتبط بها وتؤثر عليها (Habermas, 1974: 49).

وفي هذا الإطار سنحاول دراسة نظرية (هابرماس) في المجال العام (الفضاء العام) وفق المحاور التالية:

أولاً- المعنى السوسيولوجي للمجال العام:

يعتبر مفهوم المجال من أكثر المفاهيم إشكالية، لما يحمله من غنى في الدلالة والإحياء، ولما يتصف به من تعقيد ومفارقة. ولعل أنجح السبل لمقاربة مفهوم المجال، المنهجية الشمولية الدينامية وحذر تعدد المحتوى، انطلاقاً من رؤية أولية كون مفهوم المجال بؤرة تقاطعات لعدة معارف، من فلسفة ورياضيات وعلم النفس وجغرافيا واقتصاد، بل وأنثروبولوجيا وسوسيولوجيا، دون إغفال الفن والعمارة وعلم الجمال... الخ.

يكاد يتفق علماء الاجتماع على أن الفضل في بروز المجال العام يعود إلى الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني (يورجن هابرماس) (*) الذي قدمه في سياق نظرية واضحة المعالم من خلال كتابه الصادر عام (1961) تحت عنوان: (التحولات البنوية للمجال العام- تساؤلات ضمن أصناف المجتمع البرجوازي)

(1962) (Structural Transformation of the Public Sphere)،

يقول (هابرماس) "إن المجال العام أولاً وقبل كل شيء، مجال حياتنا الاجتماعية حيث ثمة شيء عن الرأي العام يقترب من التبلور، ويكون الوصول إليه متاحاً لجميع المواطنين، وجزء من المجال العام يتجلى في المحادثة اليومية، حيث يجتمع أفراد خاصون لتشكيل كيان عام. بعد ذلك لا يتصرف هؤلاء على أنهم رجال أعمال أو محترفون في مجال العلاقات الخاصة، وكذلك لا يتصرفون كأعضاء في نسق دستوري معرض لقيود قانونية في بيروقراطية الدولة، فالمواطنون يتصرفون على أنهم كيان عام عندما يتباحثون بطريقة غير محدودة، أي إنه هناك ضمان لحرية التجمع والترابط وحرية التعبير عن آرائهم العامة عن قضايا ذات طابع عام (المحمداوي، 2011: 231).

وإن اعترف (هابرماس) نفسه أن جذور هذا المفهوم ضاربة في القدم انطلاقاً من المدينة الإغريقية التي كان فيها الفصل بين مجال الدولة أو الحكومة ومجال جمهور الشعب أو العامة قائماً متجسداً خاصة في ساحة

(*) يُعد (يورغن هابرماس) من أهم علماء الاجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر، كما أنه يُعد من أهم مُنظري مدرسة فرانكفورت النقدية. له ما يربو على خمسين مؤلفاً عن موضوعات عديدة في الفلسفة وعلم الاجتماع، وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي. وقد وصل (هابرماس) إلى درجة من الشهرة والتأثير العلمي لم ينجح الرعيل الأول من ممثلي النظرية النقدية الاجتماعية، إنه بالفعل يُعد الوريث الرئيس المعاصر لأفكار مدرسة فرانكفورت. ويمكن النظر إليه أولاً: باعتباره متمسكاً بتصور يزواج بين البنية والفعل في نظرية كلية واحدة، وثانياً: بوصفه مدافعاً عن مشروع الحدائثة. ويرى أن مشروع الحدائثة لم يفشل؛ ولذا الحدائثة لم تنته بعد. ويظهر أن هذا الموقف يضعه في اتجاه معارض تماماً لأسلافه بالنظر إلى موقفهم من نقد عقل التنوير، فهو يرى أن عملية التنوير لها جانبان: يتضمن أحدهما فكر البناء الهرمي والاستبعاد، في حين يحمل الجانب الآخر إمكانية إقامة مجتمع حر يسعد به الجميع.

السوق وربما في أماكن أخرى أيضاً، إضافة إلى جملة من المؤسسات الاجتماعية التي برزت في القرن الثامن عشر في أوروبا مثل المجلات والصحف والمقاهي بأنكلترا والصالونات الباريسية بفرنسا ونوادي القراءة بألمانيا... الخ. وكانت جميعها فضاء لمناقشة القضايا أو المسائل الاجتماعية والسياسية مناقشة نقدية دفعت بالمجال العام ليشكل سلطة في مواجهة الدولة كان من نتائجها الديمقراطية النيابية. هذا فضلاً عن وجود إشارات تثبت أن ابتكار هذا المفهوم يعود إلى الفيلسوف الألماني (إيمانويل كانت) (*).

يعد مفهوم المجال العام من المفاهيم الملازمة للعقلانية التواصلية وهو المفهوم الذي انشغل به الفيلسوف الألماني المعاصر (هابرماس) أحد أهم ورثة مدرسة فرانكفورت النقدية طيلة كتاباته منذ بداية الستينات في محاولة منه لوضع رؤية وجودية للواقع والممارسة الاجتماعية وبناء تصور جديد للمجال العمومي من خلال اركيولوجية سياسية واجتماعية وتحليل معمق لبنيات هذا المجال العام الذي تم الاعتماد عليه في قراءة العلاقة بين السلطة والمجتمع في المجالات السياسية الحديثة.

(هابرماس) يحدد مفهوم المجال العام كبنية وسيطية، التي تؤمن الالتقاء والانتقال بين المقاصد ومقاييس فعل الدولة أو الإدارة، وأكثر عموماً النظام السياسي، ومن جهة أخرى المقاصد ومقاييس مطالب الفاعلين الخواص. بمفهوم آخر، من جهة المجال العام مجال الإدراك و تشكيل إشكاليات التي تؤثر على مجمل المجتمع، لكن من جهة أخرى هو مجال حين تشكل وتبنى جماعياً المواضيع والمشاكل التي يحكم عليها كمعنى من قبل تلك المجموعة أو أخرى التي تشكل المجتمع. المجال العام يظهر بصورة خاصة كبنية لمظاهر وتشكيلات، بمعنى تحديد مشاكل جديدة.

وقد حلل (هابرماس) البناء الاجتماعي والوظائف السياسية وإيديولوجيات المجال العام البورجوازي، مشيراً إلى ثلاثة عوامل تتحكم وتؤثر على حياة الإنسان، وهي سلطة الدولة واقتصاديات السوق والخطاب العام، ومن بين هؤلاء استطاع فقط الأخير أن يؤسس لخطاب منطقي نقدي، حيث أن العاملين الآخرين كانا غير معنيين بالخطاب ولديهما ميل للسيادة والتحكم (فريدي ومبروك، 2019: 596).

ووفقاً لـ(هابرماس)، فإن المجال العام يتكون في كل مناقشة يجتمع فيها الأفراد، فهو مجال وجد بواسطة البشر ولأجلهم، ودائماً يكون فيه جدل وغير مسيطر عليه أو متحكم فيه.

(*) إيمانويل كانت (Immanuel Kant) (1724-1804)، هو فيلسوف ألماني من القرن الثامن عشر، كان آخر الفلاسفة المؤثرين في الثقافة الأوروبية الحديثة. وأحد أهم الفلاسفة الذين كتبوا في نظرية المعرفة الكلاسيكية. كان (كانت) آخر فلاسفة عصر التنوير، من أكثر أعماله شهرة فهو كتابه (نقد العقل المجرد) الذي نشره سنة (1781).

وتطرق عالم الاجتماع الفرنسي (إميل دوركايم) (***) لمسألة المجال، حيث تناول المورفولوجيا الاجتماعية لتوضيح العلاقة بين الظاهرة الاجتماعية وبين المجال. وعليه بأن (دوركايم) سبق وأن نبه من قبل أن المجال أو بالأحرى استعمال المجال يعتبر من الوقائع الاجتماعية القليلة التي يمكن لعالم الاجتماع أن يحللها ويقسمها بشكل مباشر ذلك أن استعمال المجال ليس سوى محصلة للصراعات التي تتم على مستوى التنظيم الاجتماعي وأيضاً نتيجة من نتائج تنزيل الإيديولوجيات والتمثيلات الجماعية. ومن ثم فإن المجال و"المجال الحضري" بالخصوص يشكل الحقل الأفضل للملاحظة بالنسبة لعالم الاجتماع (المالكي، 2018 : 57). بهذا يمكن القول على أن هناك علاقة بين المسافة المجالية والمسافة الاجتماعية التي نبه (دوركايم) إلى ضرورة توضيحها.

إن المقاربة الوضعية والتي تلتقي مع المقاربة الماركسية بصدد هذه المسألة. وتلتقي أيضاً مع تصور (دوركايم) في كتابه (قواعد المنهج السوسيولوجي) إن ما يركز عليه (دوركايم) هو ضرورة إعطاء الأولوية للبنيات الاجتماعية، لأن (المورفولوجيا الاجتماعية) ينبغي أن تكون هي المصدر الأول لتفسير ما يقع في المجال الاجتماعي. وبالموازاة هناك سوسيولوجيا فهمية يتزعمها (ماكس فيبر) (*) ويلتقي معه كل من (ريمون بودون) (***) و(جورج زيمل) (***)، (ريمون بودون) الذي يرى الفرد حر وفاعل عقلائي داخل المجال، ويتمثل هذا الإطار الفكري لـ(ريمون بودون) في ما يسمى الفردية المنهجية الذي يقول بأنه يجب فهم كل ظاهرة اجتماعية على أنها نتيجة لسلوكات أعمال شخصية (الذوادي، 2011: 187). وهذا الموقف نجده حتى إذا عدنا لـ(جورج زيمل) إن المجتمع في رأيه هو الأسم الذي يطلق على عدد من الأفراد المرتبطين في تفاعلات لا تتوقف بين بعضهم البعض. وليست البنيات الكبرى (الدولة، الأسرة، المدينة) سوى تبلورات لهذا

(**) (إميل دوركايم) (Durkheim, Emile) (1858-1917)، عالم اجتماع فرنسي، وهو الأب المؤسس لعلم الاجتماع المعاصر والمدرسة الوظيفية. ولقد ترك (دوركايم) أعمالاً وبحوثاً كثيرة نشر بعضها في حياته ونشر أتباعه البعض الآخر بعد وفاته، كما ترجمت معظم كتبه الأساسية إلى اللغة الإنكليزية بعد وفاته ولحد الآن. ومن أهم أعماله: تقسيم العمل الاجتماعي (1893). للمزيد من التفصيل ينظر: زيباري، طاهر حسو، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، مصدر سابق، ص 119-144.

(*) ماكس فيبر (1864-1920)، هو عالم اجتماع ألماني، فقد كان أباه يُعد من أهم أعضاء الجذب القومي الليبرالي وهو حزب المثقفين والطبقة البرجوازية، لذلك نشأ في كنف السياسيين والمفكرين، قد كان يحب قراءة كتب التاريخ والفلسفة، وله نظرية في النموذج المثالي، كما طرح ثلاث أنواع من السلطة. للمزيد من التفصيل ينظر: زيباري، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، مصدر سابق، ص 145-167.

(**) ريمون بودون (Raymond Boudon) (1934-2013)، عالم اجتماع فرنسي؛ صاحب نظرية الفردانية المنهجية. من أعماله: موضع الفوضى، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، الطرائق في علم الاجتماع.

(***) جورج زيمل (Goerg Simmel) (1858-1918)، عالم اجتماع وفيلسوف ألماني. كان (زيمل) واحداً من الجيل الأول من علماء الاجتماع الألمان. يعتبر (جورج زيمل) من وجهة نظر علماء الاجتماع الزعيم الفعلي للمدرسة الألمانية في علم الاجتماع، فقد كان من بين العلماء الذين انتقلوا بهذا العلم من التقليد الكلاسيكي إلى عصر النهضة في أواخر القرن التاسع عشر، وذلك في مجال النظرية والبحث السوسيولوجي على حد سواء، فضلاً عن ذلك فإنه ينظر إليه على أنه زعيم الاتجاه الصوري أو المدرسة الشكلية في علم الاجتماع، للمزيد من التفصيل ينظر: زيباري، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، مصدر سابق، ص 546.

التفاعل، حتى وان كانت تحقق استقلاليتها وتمارس إكراهات على الأفراد كما لو أنها قوى غريبة (زيمل، 2017: 19). وهذا الموقف يضع (زيمل) في تعارض مطلق مع (دوركايم) الذي يعتبر المجتمع كياناً فريداً من نوعه ومستقلاً بذاته ومتعالياً عن الأفراد.

كما يميز عالم الاجتماع الفرنسي (بيير بورديو) (****) بين المجال الجغرافي (الفيزيقي) وبين المجال الاجتماعي وعلاقة الإنسان بهما وفيهما من خلال قوله: "إن الناس باعتبارهم أجسادا (أي أفراد بيولوجيين) وكائنات إنسانية مثلهم مثل الأشياء يتواجدون دوماً في مكان ما ويحتلون جزء من المجال، ومن ثمة فإن مجال الإنسان هو المجال الاجتماعي الذي يتجلى بنيته في سياقات شتى إما في شكل تناقضات مجالية. أو في شكل مجال ممتك يشغل كتعبير عن رمزية تلقائية للمجال الاجتماعي. فكل مجتمع تراتبي ينتج بالضرورة مجالاً تراتبياً يعبر عن الفوارق والمسافات الاجتماعية" (بورديو، 2010: 249).

ويستخدم (بورديو)، مفهوم المجال لوصف تقسيم المجتمع إلى قطاعات مختلفة ومتميزة مثل عالم الإعلام والإقتصاد والتعليم.... ويشير (بورديو) إلى أن لكل مجال قواعده وقيمه ومعاييره التي يمكن من خلالها تحديد نظام العمل وتفاعلات الأفراد مع بعضهم ومع المجالات الأخرى الموجودة في المجتمع (Crossley, 2005: 80-81).

إن المجال الاجتماعي هو شكل آخر من أشكال المجال، إنه المجال الذي يتشكل من العلاقات الاجتماعية، إن هذا المجال هو الذي يؤثر في الإنسان أكثر مما يؤثر فيه المجال الطبيعي أو المجال الإصطناعي. وبهذا الصدد يقول (بورديو) "إن المجال الطبيعي يتحول ويتغير نتيجة للفعل التاريخي والاجتماعي للإنسان، وكل عنصر من عناصر المجال الإصطناعي (المعمل، المكتب، الشارع، المسكن، السيارة، التواصل... الخ) يتكامل عضوياً مع العناصر الأخرى وذلك بفضل النظام المأسس للنقل والتواصل (...). إنه مركب عضوي متعدد الوظائف. وهو المجال الذي نسميه المجال السوسيوثقافي، إن الإنسان ونمط عيشه، ولغته، وكلامه، ووعيه وحتى ملامح وجهه، وبتعبير آخر كل كينونته تحدد بشكل لا مرئي من خلال تراكم التجارب اليومية في هذا المجال السوسيوثقافي المعقد جداً والمتعدد الأبعاد" (المالكي، 2018 : 53).

كما ميز (بورديو) بين مفهوم المجال الاجتماعي (Espace social) والحقل (Champ)، وهما مفهومان مترادفين أو بمعنى آخر المجال هو امتداد للحقل. ويشغل المجال الاجتماعي كنموذج علمي للعالم

(****) بيير بورديو (Pierre Bourdieu) (1930-2002)، عالم اجتماع فرنسي شهير، أحد أبرز الأعلام الفكرية في القرن العشرين. يحتل مكانة مميزة في حقل الدراسات الإنسانية. شهد علم الاجتماع على يده إبداعاً علمياً رائعاً، وتجديداً فكرياً حقيقياً في المصطلحات والمضامين والدور والأهداف. فقد أحدث الرجل في تحليله للظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية تغييراً في حقل الدراسات الثقافية والأبحاث الاجتماعية النقدية، وفي مفهوم علم الاجتماع نفسه. هو أقوى علماء الاجتماع الفرنسيين في النصف الثاني من القرن العشرين تأثيراً. كما كان مفكراً وباحثاً في العلوم الاجتماعية، غزيرة الإنتاج، وألف (35) كتاب و(400) مقالة. للمزيد من التفصيل ينظر: زيباري، مصدر سابق، ص 533-536.

الاجتماعي، ويندمج بشكل نسقي في نظرية (بورديو) بكاملها. والمجال الفيزيقي لا ينبغي اعتباره يحيل إلى العلاقات والتمثيلات المبنية موضوعياً والموجودة في العالم الاجتماعي. ثانياً، إن المجال الاجتماعي مجال واقعي؛ لأنه اجتماعي كباقي الأشياء الواقعية الأخرى.

هكذا، إن المجال الاجتماعي واقع اجتماعي يخضع لعملية بناء مزدوجة، أولاً: من طرف الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم الذين يتصارعون من أجل فرض تعريفهم للعالم الاجتماعي؛ وثانياً: من طرف الباحث السوسيولوجي الذي يعيد بناء الانتظامات الواقعية للحياة الاجتماعية بأدوات ومفاهيم سوسيولوجية بغية تأويله وتفسيره.

يتقاطع مفهوم المجال، بشكل ضروري مع مفهومي رئيسين هما السلطة والرمز، إذ امتلاك المجال امتلاك السلطة، كما أن امتلاك السلطة امتلاك المجال، وامتلاك الرمز امتلاك السلطة والمجال، وبذلك يصبح الفعل المجالي فعل سلطة وثقافة رغم كون المجال يبدو غالباً محايداً ولا مبالياً وهو سلوك مساعد في اقتصاد الطبيعة والسلطة (بوطاهري، 2020: 19).

كما أن عملية التنظير لهذا المفهوم تنطلق من مقاربتين أساسيتين متناقضتين: الأولى من منطلق نظرية الفعل عند (ماكس فيبر). بمعنى الاهتمام الأكثر بالقيم ووضع الفاعلين في المجال، هذا المجال هو نتيجة لأنشطة الفاعلين، فالأفراد ليسوا مقيدين بالمجال. وهنا أيضاً نكتشف تصورين للمفهوم: "تصور وضعي" و"تصور فهمي".

وعلى غرار جميع علماء الاجتماع السابقين، يرى (هنري لوفيفر)^(*) أن دلالات مفهوم المجال متعددة. إذ يرى أن هناك عدة مناهج وعدة مقاربات لتناول المجال، وذلك على عدة مستويات من التفكير؛ الشيء الذي يجعل من (لوفيفر) يطرح التساؤل التالي: ما المجال إذن؟ وما هو الوضع النظري لمفهوم المجال؟ بناء على هذا التساؤل وانطلاقاً من التصور الماركسي، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المجال كمجال محض غير موجود، وأنه ليس إلا منتوجاً اجتماعياً. ولذلك نجد أن تحليل المجال يشكل الموضوع الرئيسي بالنسبة للسوسيولوجيا الحضرية عند أصحاب هذا الاتجاه.

ويمثل (هنري لوفيفر) واحد من أعمدة هذا الاتجاه بل واحد من أعمدة الفكر السوسيولوجي الذين اهتموا بالمجال بمختلف تلويناته، حيث حاول إعادة النظر في العديد من الأطروحات التي تناولت المجال باعتباره يحمل طابع فيزيقي أو جغرافي، ثم انطلق من هنا لإعادة الاعتبار للبعد الاجتماعي داخل المجال. وتمثل أطروحة "إنتاج المجال" لـ(هنري لوفيفر) حجر الأساس في فهم رهانات المجال والفاعلين وكذلك في فهم

(*) هنري لوفيفر (Henri Lefebvre) (1901-1991)، عالم اجتماع ومخطط حضري وفيلسوف فرنسي، اشتهر بريادته في نقد الحياة اليومية، ولإدخاله مفاهيم الحق في المدينة وإنتاج الفضاء الاجتماعي، ونظرية ماركس في الاغتراب، ونقد الستانيلية والوجودية والبنوية. كتب (لوفيفر) أكثر من ستين كتاباً وثلاثمائة مقالة خلال حياته المهنية المثمرة.

وضعية المجال على المستوى الإبستمولوجي، بمعنى معرفة العلوم التي من الممكن أن تكون أرضية خصبة لفهم المجال. (Lefebvre, 1974: 15)

يمكن القول، أن الفكرة الأساسية التي ينطوي عليها الكتاب "إنتاج المجال" هي كون المجال حقل للدراسة لمجموعة من العلوم، وأنه من بين هذه العلوم من تدرس المجال بشكل ذهني تجريدي ولا تقدم طرحاً واقعياً للمجال، ولا تخوض في عمق المجال ومعطياته قصد تفكيكه وإعادة بناءه بل تكتفي بتنظير ذهني لا يلامس الواقع. من هذه النقطة سينطلق (هنري لوفيفر) من أجل دحض هذا الطرح ومحاولة التأسيس لفكرة مفادها أن المجال يجب أن يدرس واقعياً وأن ننقل من المجال الذهني إلى التطبيق النظري للمجال. انطلاقاً من هذا التصور، وسيراً على نهج النظرية النقدية ينتهي (لوفيفر) بطرح ما يسمى بـ"الثلاثية المجالية" أو نظرية الترياليكتك (بوطاهري، 2020: 19):

1- الممارسة المجالية: تضم الإنتاج وإعادة الإنتاج، كل شيء اجتماعي وكل مجتمع ينتج مجاله الخاص من خلال الممارسات المجالية.

2- تمثيلات المجال: لكل مجتمع حسب (لوفيفر) تمثيلات حول المجال، هذه التمثيلات لديها وظائف؛ أي مرجعية الأفراد لتوظيف سلوكياتهم داخل المجال الاجتماعي، ويمكن تلخيص هذه التمثيلات عند لوفيفر في ثلاث نقاط رئيسية: المعرفة، الرموز والعلاقات.

3- مجال التمثيلات: ويقصد به؛ المجال الخفي في المجتمع، وهو الجانب الثقافي الذي نعبر عليه من خلال الرموز والفن والعادات والمسرح والموسيقى...

فالمجال بهذا المعنى هو منتج اجتماعي و أداة للتفكير والفعل، ومن أهم نتائج هذا التصور؛ أن المجال الطبيعي يصبح ثانوي؛ المجال هو علاقات داخل المجتمع؛ ننطلق من المجتمع "كفيزيقي" ونتجاوزه؛ تصبح الأشياء الطبيعية في المجال رموزاً؛ كل مجتمع (كل نمط إنتاج ينتج مجاله) وكلما تغير نمط الإنتاج تغير المجال الاجتماعي.

ويذهب بعض الباحثين إلى وضع المجال العام مع الحق في المدينة (هارفي، 2018: 9-10) بشكل متساوي جنياً إلى جنب. وقد عمم هذا التعبير في الأصل (هنري لوفيفر) الذي كان يدافع عن سيطرة أو "تملك" أفضل للسكان على إنتاج مجالاتهم اليومية. وفي الآونة الأخيرة، أخذ الحق في المدينة بعداً أكثر تركيزاً حيث يركز على الإمكان البدني البحث للولوج إلى مجالات معينة من طرف فئات محددة من السكان.

وفقاً لعالم الاجتماع الأمريكي (إيرفانك كوفمان) (*) فالفضاءات العامة هي مجال التفاعلات غير المرتكزة بين الغرباء المجهولين. القاعدة الرئيسية هي واحدة من "الإغفال المهدب"، والتي تساعد الناس على منح بعضهم بعضاً الحق في أن يكون حاضراً والذهاب إلى أعمالهم الخاصة. عدم الانتباه ليس اللامبالاة الكاملة، لأنه يتطلب مجموعة من القواعد التي تهدف إلى تخفيف التفاعلات (Goffman, 1971: 21). في الواقع، يجب على الغرباء أن يتعاونوا من أجل المشي وليس عثرة لبعضهم بعضاً.

يتضح مما سبق، هناك تضارب الرؤى للمجال بين السلطة والفاعلين. أو حسب ما عبر عنه (ميشال دو سارتو) (*) بـ (ثنائية الاستراتيجية والتكتيكية) (دو سارتو، 2011: 250) أي أن هناك استراتيجية من طرف السلطة "لتدبير" و"تسيير" المجال، لكن هناك هفوات من طرف السلطة، والفاعلون الاجتماعيون يستغلون تلك الهفوات لإعطاء معنى للمجال.

لذلك يتوجه فكر (سارتو) نحو بناء تصور للمجال العمومي وفقاً لهذه الثنائية. وتعمل هذه الثنائية -الاستراتيجية والتكتيكية- بوصفها طريقة داخل الممارسات اليومية للفاعلين في "نظم السلوك الاجتماعي". في عرض وجه التضاد بين عالمين مختلفين في البيئة السوسولوجية، يحاول (دو سارتو) أن ينجز مقارنة مقارنة للمجال العمومي بين استراتيجية السلطة وتكتيكية الفاعلين؛ الاستراتيجية نسق يرصد الممارسات والتمثلات، والتكتيكية فعل مقاومة لهذا النسق.

في ضوء ما سبق، نفهم التحليل الذي أعطاه كل من (ميشال دو سارتو) و(هنري لوفيفر). فعندما نعرض مسألة الممارسات اليومية لهؤلاء الفاعلين، بمعنى العمليات والأنشطة اليومية، فإننا نسلط الضوء على مشكل الصراع بين الفاعلين والسلطة. هذا ما تبينه مثلاً الإبيستيمولوجيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع (ماركس) و(فرويد). لا يمكن إجراء أي تحليل (علمي أو نقدي) بغض النظر عن الصراع. فالصراع هو أمر أساسي مثل الأبعاد الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية للممارسات اليومية.

كما يرى أغلب المهتمين بالمجال، أن ما يميز المجال اليوم هو بعده السياسي وحضوره القوي في ذهن الأفراد. وفي هذا الصدد نستحضر واحدة من أهم المقالات التي حاولت أن تسائل المجال الحضري أو "الأيدولوجيا الحضرية" كما عبر عنها (هنري لوفيفر). هذه المقالة المعنونة بـ (الأيدولوجيا واليوتوبيا).

(*) إيرفانك كوفمان (Erving Goffman) (1922-1982)، أحد أشهر علماء الاجتماع الأميركيين، انتخب رئيساً للرابطة الأميركية لعلم الاجتماع عام (1982). كان (كوفمان) رائداً في المنظور المسرحي في علم الاجتماع، ولقد تأثرت أعماله بعوامل متعددة. حيث تأثر بالتفاعلين الرمزيين في جامعة شيكاغو، خاصة (إيفريت هيويز)، و(هربرت بلومر)، وبالأنثروبولوجيا الاجتماعية، ومن هنا برز إسهاماته في أهمية الرمز والشعيرة في الحياة اليومية وإلى تقنيات الملاحظة بالمشاركة. للمزيد من التفصيل ينظر: زيباري، مصدر سابق، ص 316-322.

(*) ميشال دو سارتو (Michel de Certeau) (1925-1986)، فيلسوف وعالم اجتماع وأستاذ جامعة ومؤرخ وقسيس من فرنسا. كما أنه عالم أنثروبولوجيا يسوعي، ولغوي ومؤرخ.

ينتقد ما أسماه بالأيديولوجيا الحضرية المتمثلة في وضع قوانين سلطوية على الأفراد قصد التحكم فيهم في المجال. بهذه الرؤية، وبهذه العين الثاقبة لعالم الاجتماع الفرنسي (هنري لوفيفر) يمكن لنا قراءة المجال قراءة نقدية، وكذا فهم العلاقات الاجتماعية المتأصلة في المجال، هذه العلاقة الاجتماعية التي توجد بين الفاعلين الاجتماعيين والسلطة، هي علاقة مبنية على المقاومة المجالية والسلطة في الوقت نفسه. ولتوضيح الفكرة؛ فقد ركز (هنري لوفيفر) على تحليل وانتقاد الدولة لوضعها الإنتاج الرأسمالي والأيديولوجي للمجال الحضري، الشيء الذي جعله يسلط الضوء على الجانب السياسي للفضاء الحضري (بوطاهري، 2020: 19).

ثانياً- القراءة السوسيو تاريخية لمفهوم المجال العام:

بالرغم من الاهتمام المتواصل للعلوم الإنسانية والاجتماعية وعلم الاجتماع تحديداً بقضايا اجتماعية متصلة بشرائح معينة مثل الطبقات العمالية وشرائح المهتمشين والمقvisين في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، فقد ظل الخوض في إشكالية المجال و المجال العمومي بشكل أعم موضوعاً علمياً لم تجرأ العلوم الإنسانية على خوضه إلا مؤخراً.

إذ عرف موضوع المجال العام اهتماماً علمياً كبيراً يعود إلى ما قبل ظهور السوسولوجيا ذاتها، فقد كان البعد الفضائي حاضراً في الهندسة الأوقليدية منذ ما قبل التاريخ، وظلت مختلف الدراسات العلمية والتأملات الفلسفية تتأطر داخل نطاق مسلمات هذه الهندسة إلى غاية القرن التاسع عشر، الذي عرف العديد من التحولات والمنعطفات العلمية والفكرية، خاصة تحقيق العديد من الاختراعات العلمية (سبيلا، 1988: 183)، إلى جانب ظهور العلوم الإنسانية والاجتماعية.

لكن قبل الظهور الفكري للمجال العام خلال القرن التاسع عشر ذا الطابع البرجوازي عرف هذا المجال شكلاً له في الحضارة الأثينية(*) لما كانت في أوج ازدهارها في الممارسة السياسية والمدنية.

لقد كان المواطنين (الإثنيين) يشاركون في مناقشة الأمور اليومية في الساحات والأسواق وأماكن التجمع كما ينبغي أن يؤديوا واجباتهم من خلال مؤسسات الحكومة والعدالة رغم تقسيمات (صولون) الطبقيّة، وقد عبر (بيريكليس) عن إعترازه بهذه السمة لرفقائه المواطنين، هنا كل مواطن مهتم ليس فقط بشؤونه الشخصية بل بشؤون الدولة أيضاً حتى أولئك خال منهمكون بأشغالهم الخاصة، فهم واسعوا الإطلاع إلى حد بعيد على السياسة العامة هذه صفة مميزة لنا فنحن لا نقول أن الرجل الذي لا يعير إهتماماً للسياسة هو رجل منصرف

(*) الحضارة الأثينية، هي أول ديمقراطية في العالم وضعت حوالي القرن الخامس قبل الميلاد في دولة المدينة أثينا.

لأشغاله الخاصة بل نقول أنه ليس لديه اشغال البتة نحن الإثنين نتخذ قراراتنا السياسية بأنفسنا أو نعرضها للمناقشة المناسبة لأننا نعتقد بأن هناك تناقضاً بين الأقوال والأفعال (هيتير، 2007: 43).

فإذا كان (هابرماس) يعتمد على مرحلة بروز الطبقة البرجوازية في القرنين (17) و(18) كطبقة خلقت المجال العمومي مراقبة ومهددة للسلطة الأرستقراطية في النسق التاريخي وسياسي معين، فان المفكرة (حنة ارندت) تعود للوراء أبعد من ذلك وبالضبط للعصر الأثيني فقد كان اليونانيون يمارسون حياتهم اليومية في الساحة العمومية التي تسمى (اغوراً) يتحاورون ويتبادلون الآراء والمواقف والتفاعلات يتميز هؤلاء بأنهم أحرار يملكون المال والثقافة ووسائل الإنتاج والعبيد والمنازل الفخمة ويتمتعون بكل حقوقهم المدنية والقانونية ويكونون بذلك وسطاً عمومياً يتحدثون فيه في أمور الحرب والسياسية والجنود.

كان ميلاد مفهوم المجال العام في أوروبا عصر الأنوار من خلال الفضاءات العامة كالمقاهي، والنوادي لتبادل الآراء الفنية والأدبية الخاصة بالطبقة البرجوازية. ولقد أشار (هابرماس) إلى قيام المجال العام في القرن الثامن عشر كنتاج للتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت آنذاك، في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إلا أنه عرف أشكالاً وتسميات فيما سبق هذه المرحلة، أين ارتبط في العهد اليوناني بالمدينة اليونانية عندما بلغت قمة ازدهارها في التنظير والممارسة السياسية، والإدارة والقانون والفلسفة، حيث كان الأفراد يمارسون حياتهم اليومية في الساحات العمومية التي تسمى بساحة السوق (فريده ومبروك، 2019: 600).

فخلال القرن الثامن عشر الذي عرف بعصر التنوير، بدأ عدد كبير من العلماء بالتفكير في العالم بطريقة جديدة، فرأوا أن إمكانية التحرر من المؤسسات التجارية، والتي سيطرت على الجمهور، تكمن في الفرد الحر العقلاني، فقد أزيلت فوارق العرق والنوع والطبقة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وبذلك أصبح المجال العام مثالياً أكثر من ذي قبل.

بعد الثورة الفرنسية تحولت هذه النوادي الأدبية (المجال العمومي الأدبي) إلى مجال سياسي يحتضن النقاش السياسي، حيث رأى (هابرماس) "ان تسييس الحياة الاجتماعية بعد الثورة الفرنسية ساهم في تحول المجال العام البرجوازي إلى سلطة مضادة لسلطات الدولة بفعل صحافة الرأي والكفاح ضد الرقابة التي كانت تفرضها سلطات الدولة على حرية التعبير (نوري، 2007: 50).

ولقد لعب المجال العام الذي أسسته الطبقة البرجوازية، دوراً مهماً في التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الذي حققته الدول الأوروبية، فهو الذي سمح بظهور المجتمع المدني، كقوة اجتماعية مستقلة تراقب السلطة الارستقراطية، ونتيجة لذلك تحولت سلطة الملك إلى سلطة القانون والدستور المعلن (نوري، 2007: 7). إذن فالمجال العام البرجوازي في تلك الفترة كان جزءاً من المجتمع المدني، ومجالاً يتجمع فيه

الناس معا ككيان منظم ضد السلطات العامة، وكانوا يشتركون في النقاش حول القواعد العامة التي تحكم مجال تبادل السلع والعمل الاجتماعي.

وتجدر الإشارة، أن النظر إلى المجال العام يتناقض مع المجال الخاص، ففي المجال العام يتفاعل الفرد مع الآخرين و مع المجتمع ككل، على عكس المجال الخاص الذي يشير إلى السياقات المحدودة، كالأسرة والجماعة الإثنية.

إن التفكير في المجال العمومي حسب (هابرماس) هو تفكير في الشرط الإنساني الحديث في أبعاده الاجتماعية والسياسية وتحولاته التاريخية، أي تفكير في:

1- اندماج الفرد في المجتمع.

2- مشاركة الفرد المواطن في الحياة العامة والسياسة.

3- مساهمة الفرد في تعزيز الديمقراطية عبر السلطة السياسية (العلوي، 2013: 7).

وهي العناصر الأساسية التي شغلت (هابرماس) منذ وقت مبكر إلى الآن، فقد قدم مساهمات عديدة من أجل تحقيق ذلك الاندماج وتلك المشاركة والمساهمة.

وبالعودة إلى المنطلقات الفلسفية والسوسيولوجية المؤسسة لمفهوم (المجال العام) بالإمكان رصد ثلاثة مرجعيات فكرية أثرت بصفة ملحوظة في التأصيل النظري لـ(هابرماس):

المرجع الأول: تمثل في أشغال الفيلسوف الألماني (إيمانويل كانت) حول (الكليات الأخلاقية) والتي وظيفها (هابرماس) في مسائل أخلاقيات النقاش بديلا عن أخلاقيات الواجب، وأخلاقيات المنفعة.

المرجع الفكري الثاني: تجسد في أشغال السوسيولوجي الأمريكي (جورج هربرت ميد) (*) سيما في نظريته في التفاعل الرمزي.

أما المرجع الثالث: فقد كان مستنداً في أطروحات (هيجل) (**)، لاسيما محاضراته في جامعة إيبينا والتي اعتبر خلالها أن مراحل تكوين العقل البشري تمت بطريقة (حوارية) (بن مسعود، 2018: 5)، كما قامت الصحافة بدور هام، حيث تم تطوير المجالات السياسية، كانت الحركة في الأخبار مرتبطة بالاحتياجات التجارية حيث كانت الأخبار سلعة ووسيلة إخبارية. وأيضاً بدأت الدول تستخدم الصحافة لإدارة الدولة

(*) جورج هربرت ميد (1863-1931)، هو من أشهر علماء الاجتماع الأمريكيين ومن أشهر الرواد المؤسسين في الاتجاه التفاعلي الرمزي. وقد جمع له تلاميذه كتباً بعد وفاته يحتوي على معظم أفكار التي كانوا يدونوها في محاضراته تحت عنوان (العقل والذات والمجتمع) Mind Self and Society، وهذا الكتاب يعتبر من أشهر أعماله. وقد ساهم (ميد) في وضع المبادئ والأفكار الأساسية للنظرية التفاعلية الرمزية من خلال دراسته للذات في المجتمع. ينظر للمزيد: زبياري، 2016: 303-308.

(**) جورج فيلهلم فريدريش هيجل (1770-1831)، يعتبر هيجل أحد أهم الفلاسفة الألمان، حيث يعتبر أهم مؤسسي المثالية الألمانية في الفلسفة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. طور المنهج الجدلي الذي أثبت من خلاله أن سير التاريخ والأفكار يتم بوجود الأطروحة ثم نقيضها ثم التوليف بينهما. كان هيجل آخر بناء "المشروع الفلسفي الكبرى" في العصر الحديث. كان لفلسفته أثر عميق على معظم الفلسفات المعاصرة.

والاستخبارات. كما تكونت طبقة جديدة من البرجوازية وأصبحت جزءاً من الجمهور، والتي شملت المسؤولين والأطباء والمحامين. ويقول (هابرماس) أن الجمهور القارئ أصبح هو الناقل والوسيط الحقيقي وذو مكانه هامة، حتى أن هذه المكانة الهامة في المجتمع المدني أدت إلى توتر بين المدينة والمحكمة. وشجعت الدول على إنكفاء وعي الجمهور والمجتمع بعامة في المجتمع المدني (ثابت، 2018). اقتصر عالم الاجتماع والفيلسوف الألماني (هابرماس) على التاريخ والسوسيولوجيا معتبراً أن مفهوم المجال العمومي مفهوم تاريخي ومقولة تاريخية تستوجب البحث في شروط قيامها وتطورها التاريخي. وقد وُصف (هابرماس) مفهوم (الأركيولوجيا) لرصد دلالة مفهوم المجال العمومي من خلال:

1- تكونه التاريخي.

2- تحولاته المرتبطة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

3- وظيفته الأساسية: الحوار، الحجاج، الاقناع، أي دوره تواصلية.

إن المجال العام في نظر (هابرماس) ليس فضاء معطى سلفاً ولا هو قائم خارج التجربة التاريخية انه قبل أي شيء فضاء رمزي يتكون عبر الزمن ويحتاج تكونه إلى بلورة مفردات ومنظومات قيم مشتركة (مصدق، 2005: 8).

وبهذا الصدد، تتقاطع (حنة أرندت) مع (يورغن هابرماس) في الرؤيا التاريخية للفضاء العمومي فهي أيضاً تركز على النموذج الأثيني الذي يميز بين الحياة الخاصة (الاسرة) التي تسود فيها علاقات الهيمنة والحياة العامة التي تعتمد على قاعدة التشاور (دولا فكتوار، 2012: 50).

تستند (حنة أرندت) في تناولها للمجال العام على مقارنة جمالية فهي تعتبر المجال العمومي مجال للبروز والظهور لأنه مهد عام يتجلى فيه الأفراد والجماعات لبعضها البعض وتبرز فيه الأحداث بواسطة الإشهار الذي يرى فيه (هابرماس) إحدى الأسس الشرعية لممارسة الرقابة على السلطة السياسية من طرف الطبقة البرجوازية.

كما تعتبر (حنة) المجال العمومي هو فضاء المواطنة من خلال العودة للمفاهيم الأساسية للحياة الاجتماعية والسياسية في المدينة الأثينية وقدمت تعريفاً للمدينة من خلال المجال العمومي تنظيم الشعب انطلاقاً من تشاور عمومي وفضائه الحقيقي الذي يمل الناس الذين يعيشون من أجل أهداف مشتركة وفي مساحة جغرافية حيث يقيمون.

وقد يتعارض (هابرماس) مع (حنة أرندت) في تأصيلها وفهمها لمفهوم العمومية والمجال العمومي بتوجهها لقراءة (كانت) من الجانب الاستيطيقي(*) وتسليمها بالوحدة بين الاستيطيقي والسياسي المكون للعمومية وتسليمها بنموذج الدائرة العمومية اليونانية التي تأسست على التلازم بين فن القيادة وفن الإبداع ضمن ما أسمته ب(حياة الفعل) (Via Action) منطلقة من الفكر السياسي الأرسطي ورصده لتحويلات البنيات الاجتماعية وما رافقها من تحولات (علالي وكيل، 2017: 192). وهذا ما يعترض عليه (هابرماس) كون (أرندت) ردت نشأة المجال العمومي إلى نموذج المدينة الإغريقية بحجة قولها: "بأن المجال العام اليوناني هو مجال الكلام والفعل الذي يعارض المجال الخاص" (Chaniel, 1982: 63-73). مؤكداً بأن المجال العمومي يلزم في منبته نمط الإنتاج الرأسمالي اقتصادياً وعلى شكل الدستوري للعمومية البرجوازية التي تكونت في المجتمعات الأوروبية في القرن الثامن عشر فيعتبره بذلك "مبدأ هيكله التأسيس السياسي وتحديد العلاقات بين المجال العام والمجال الخاص لكي يتساوى المواطنون بعضهم ببعض في مناقشة القضايا المطروحة للنقاش" (Chaniel, 1982: 31).

وبالرغم من هذا يتفق (هابرماس) مع (أرندت) حول حضور البعد الاستيطيقي للعمومية لأنه قبل أن يتوجه سياسياً كان يتميز بخاصية انتمائه للعالم المعيش والحي الذي أساسه في البعد الاجتماعي. كما يتفق معها من جهة التأكيد على شرط الاتفاق بين الإيتيقي والسياسي هو تكون فضاء عمومي للمداولات والتواصل مع أمل أن يكون هذا الفضاء المكان الطبيعي لإنتاج الإجماع بين المواطنين. فتتحقق وحدة الأخلاقي والسياسي حينها بحكم الأخلاقي السياسي، ويخضع لسلطته بكون الأخلاقي محكوم من مجموع الأفراد المستعملين للعقل استعمالاً عمومياً.

أما الفيلسوفة اليسارية (نانسي فريزر) (*)، فلقد وجهت نقداً منهجياً لنظرية (هابرماس) في المجال العمومي إذ بأنها لم تعد تتعلق بالنموذج الليبرالي والاشتراكي الخيار الأوحده في مسار السياسة والأخلاق والاقتصاد، وذلك للتحويلات الاجتماعية والتاريخية الراهنة التي تصاعدت فيها الحركات الاجتماعية الجديدة كالحركات النسوية والعرقية والطائفية، كل هذا بإمكانه تقويض رؤى (هابرماس) لمفهوم المجال العمومي الذي بقي سجين الإطار الوطني والقومي للفعل السياسي. ولا يلائم "النموذج الليبرالي للفضاء العمومي البرجوازي"،

(*) مصطلح "الإستيطيقي" (Aesthetics) تعني علم الجمال، ويعود تاريخياً إلى عهد اليونان ويقصد به الإحساس بمعنى العلم المعلق بالإحساس التي تعني الإدراك الحسي، وهذا الأخير يبحث في الأحكام المتعلقة بالأشياء الجميلة. علم تمثل الإنسان للعالم تمثلاً جمالياً محكوماً بالقانون، ولجوهر وقوانين تطور الفن ودوره في التحويل الاجتماعي كشكل خاص من أشكال هذا التمثل. ينظر للتفصيل:

روزنتال وب. يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، ط5، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1985، بيروت.

(*) نانسي فريزر (Nancy Fraser) (1947-...)، فيلسوفة أمريكية معاصرة، وهي تعد من أهم فلاسفة الجيل الثالث لمدسة فرانكفورت النقدية، تهتم بموضوعات الفلسفة السياسية التي شغلت الجيل الثالث للنظرية النقدية (مدسة فرانكفورت)، من أمثال (أكسيل هونيث) مدير المدسة، و(جوديث بتلر) و(سيلا بن حبيب)، ويشكل موضوع العدالة والحق والنظرية النسوية والمجال العمومي محور كتاباتها العديدة.

النظرية النقدية المعاصرة. نحن بحاجة إلى تصور ما بعد برجوازي يسمح لنا بتخيل دور المجالات العمومية (أو على الأقل البعض منها) الذي يتجاوز الشكل البسيط لرأي ذاتي مستقل ومنفصل عن السيرورة الرسمية لاتخاذ القرار (هنداوي: 2021/12/24).

اهتمت (فريزر) بمفهوم المجال العمومي عند (هابرماس) بالنظر إلى قيمته السياسية التي تساهم في فهم الملامبات التي تعترض الحركات الاجتماعية التقدمية والنظريات السياسية التي تركز عليها؛ فقد مثلت هذه النظرية طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين إسهاماً مباشراً في فهم التغيرات السياسية التي أعقبت ثورة مايو (1968)**، بعد ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة من قبيل: الأقليات العرقية والإثنية، الحركة النسائية، حركات الحقوق الجنسية، حركات الثقافات واللغات المهمشة، حركة العاطلين عن العمل، والحركات المتصلة بمختلف المشاكل التي أفرزتها الرأسمالية عبر تطورها التاريخي.

إن (فريزر) لم تؤسس لنظرية حول المجال العام ولكنها وجهت انتقاداتها لـ(هابرماس) كون نظريته في المجال العمومي متجاوزة، بالنظر لمتغيرات عالم اليوم وما أفرزته العولمة من إعادة النظر في أسس الدولة الحديثة (الدولة- الأمة)، وينصب اهتمام (فريزر) أساساً على محاولة تجديد أطروحات النظرية النقدية، من خلال مراجعة مواقف الجيل الأول والثاني من أجيال مدرسة فرانكفورت، وفي هذا السياق راجعت نظرية (هابرماس) في الفضاء العمومي أو فيما تسميه (النموذج الليبرالي للمجال العمومي البرجوازي)، لبيان صلته بالنظرية النقدية المعاصرة، ولفحص الأسس السياسية والفلسفية التي قام عليها، من أجل صياغة أطروحة جديدة تطلق عليها تسمية (الفضاء العمومي ما بعد البرجوازي).

وتؤكد (فريزر) أن المشكلة الأولى التي يطرحها مفهوم المجال العمومي الهابرماسي تكمن في العلاقة بين الدولة وأجهزتها من جهة؛ والفضاءات التعبيرية العمومية وجمعيات المواطنين من جهة أخرى، ذلك أن النموذج الكلاسيكي للدولة (الاشتراكي والماركسي) يفرض رقابة الاقتصاد للدولة الاشتراكية التي تراقب أيضاً مجموع المواطنين الاشتراكيين. فالتشابك واللبس الذي يكتنف العلاقة بين أجهزة الدولة والفضاء العمومي وجمعيات المواطنين يعود إلى الشكل التحكيمي والسلطوي للدولة الاشتراكية في مجمل المجالات والتنظيمات، وهو شكل لا ديمقراطي ولا تشاركي يستدعي بدوره طرح السؤال حول الديمقراطية الاشتراكية ذاتها كما طبقتها الأنظمة الستالينية، ونفس الأمر ينطبق على الديمقراطية البرجوازية التي طوقت الفضاء

(**) في مارس (آذار) من (1968) انطلقت مسيرات طلابية تندد بالحرب الأميركية على فيتنام، قوبلت بعنف شديد من الشرطة فاشتعل الموقف وزادت الاحتجاجات صلابة لتعم معظم الجامعات والمدارس في البلاد ثم انضم العمال إلى التمرد وقام ما يقرب من (11) مليون عامل بالإضراب الأقوى في تاريخ فرنسا، وبعد مرور (7) أسابيع هدأت الأمور وأجريت الانتخابات وترجع السيناريو الدموي مع إصلاحات واسعة في الأجور وأوضاع الطلبة. راجع للمزيد: باديو، آلان، لغز مايو 68- لنا الحق في التمرد، ترجمة أحمد احسان.

العمومي السياسي وأطرته بأطر وتشريعات قانونية وطنية لم تعد تستجيب لحاجيات المواطنين اليوم. ولذلك فإن كلا النمطين: البرجوازي والاشتراكي على حدٍ سواء لم يعوداً صالحين لنمط العيش المشترك اليوم (هنداوي: 2021/12/24).

وتعتبر (فريزر) المجال العمومي كونه (قيمة مفهومية) بحيث تساعدنا على فهم بعض المشكلات المعاصرة المتصلة مباشرة بالديمقراطية، وتحدد الفضاء العمومي بأنه "فضاء المجتمعات الحديثة"، حيث تمر المشاركة السياسية عبر اللغة، إنه فضاء المواطنين الذين يناضلون من أجل مصالحهم المشتركة، فضاء يؤسس تفاعلاً تدوياً (علالي وكيجل، 2017: 193). وترفض التعريف الهابرماسي الذي يحدد المشاركة في جمهور مثقف يتقن استعمال العقل بشكل نقدي في الفئة البرجوازية بالرغم من الانتقادات الموجهة له (هابرماس) حول المجال العمومي، إلا أنه يبقى مهماً وضرورياً للنظرية النقدية للمجتمع وللممارسة السياسية الديمقراطية، لأنه مكان منفصل عن الدولة ومن خلاله يعبر الأفراد عن رأيهم النقدي تجاه الدولة، فهو فضاء للنقاش والتخاطب والتداول. تقر (فريزر) بالحاجة إلى تجاوز نظرية (هابرماس)؛ بالنظر إلى كونها مبنية على أسس وطنية ضيقة تجاوزها التاريخ، ولتعارض هذه النظرية مع معطيات الواقع الاجتماعي الجديد الذي كشفت عنه نظريات جديدة في التاريخ، والعرق، والنوع، والثقافة. وهكذا تعلن أن هدفها هو الدفاع عن مجال عمومي بديل للنموذج الليبرالي.

وقد قام (برنارمياج) بتصنيف سوسيو تاريخي للمجال العمومي لأربعة أشكال رئيسية مبرزاً خصائص كل مرحلة مقارنة مع المجال الخاص:

النماذج	المجال العام	المجال الخاص
الفكر اليوناني (حنة ارندت)	مجال مشترك تتخذ فيه القرارات	مجال خاص (عائلة + عمل)
فكر الانوار (يورغن هابرماس)	مجال لإشهار الافكار والآراء والمناقشة السياسية العامة	مجال الخاص بدأ يختلف حديثاً عن المجال المخصص + فضاء اجتماعي
الفكر الليبرالي	مجال إعلامي	مجال للآراء الخاصة
فكر التعارض والبديل	مجال معرضة لفرز مجال عمومي شعبي وشكل ضغط على السلطات السياسية	مجال مخصص + فضاء اجتماعي

وحسب (هابرماس) فقد كان لصحافة الرأي والانتشار والصناعة الثقافية خاصة الرواية خلال القرن (17)، دوراً فاعلاً في تشكل المجال العمومي فالجرائد سمحت بإمكانية تقاسم الأفكار داخل المجتمع بشكل خاص، وفي هذا الشأن يقول (برنار مياج) إن المجال العمومي في المجتمعات الغربية تطور وفق أربعة نماذج: نموذج صحافة الرأي، نموذج الصحافة التجارية، نموذج الإعلام الجماهيري، ثم نموذج العلاقات العامة الشاملة (الحمامي، 2012: 17).

إن المجال العام هو مساحة تمارس فيها عمليات النقد والنقاش العام في المسائل السياسية التي تهم المجتمع. حقيقة هذه النظريات الفلسفية والسياسية قد ساهمت في بلورة مفهوم المجال العام (الفضاء العام) الذي لم يأخذ بعداً أكبر إلا مع الدولة الحديثة وتحديداً مع (هابرماس)، حيث كان الهدف في تلك الفترة خلق فضاء عمومي سياسي يعمل كوسيط بين المجتمع والدولة أين نصل بالسلطة السياسية إلى الحكم بالنقد العقلاني في ظل الهيمنة السائدة بالمجتمع البرجوازي وتداخل المجال العام والخاص مع تلاعب أصحاب المصالح وعودة الإقطاعية.

ثالثاً- المجال العام والديمقراطية عند هابرماس:

يعد المجال العام من المفاهيم ذائعة الصيت منذ أواخر القرن العشرين، وارتبط في هذا الإطار بعدة مجالات، منها التاريخ والاجتماع وغيرهما كما أسلفنا سابقاً، وعلى رأسها مجال العلوم السياسية والنظم السياسية على وجه الخصوص، وذلك لارتباط نشأته الحديثة بأزمة الديمقراطية في الغرب وعزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة العامة والسياسية من خلال الأدوات التقليدية للديمقراطية، ما دفع مفكري الغرب للبحث عن حل لتلك الأزمة وإيجاد بديل لاستعادة دور الأفراد والجماعات على المستوى السياسي.

يعتبر المجال العمومي السياسي مفهوماً أساسياً داخل النظرية المعيارية للديمقراطية وبوساطته يتم التعبير عن شروط التواصل التي يمكن بوساطتها أن يتحقق تشكل نقاشي للرأي والإرادة لجمهور المواطنين، وهو لهذا الاعتبار مفتوح في وجه الجميع. كما يعتبر (هابرماس) الفضاء العمومي مجموعة الأشخاص الخواص يجتمعون من أجل النقاش حول مواضيع تكتسي المصلحة العامة أو المصلحة المشتركة.

ويمكن أن يكون هناك مجالان عامان يجسدان بوجه أفضل وظيفة التواصل في المجال العام. المقهى، كمكان للقاء، والمحادثة والنقاش، والساحة كمكان للتجمعات السياسية والتجمعات والتظاهرات.

لقد تمت دراسة المقهى باعتباره تراثاً للتوير، وهو مكان للتنشئة الاجتماعية حُرر من قيود مكان العمل أو قهر البيت (Sennett, 1970: 32). أن المقاهي تدير البعد المجتمعي والبعد الخفي للمدينة. فهي أمكنة للتحدث عن الشؤون الخاصة والعامة، كما هي متاحة لأي شخص. يمكن أن تصبح مراكز جماعية لحدث

خاص والاستفادة من الباطرونات المؤقتين في بعض الأحيان. ينظم المقاهي - بكونها أمكنة للنقاش - مبدأ (الدعاية) التي - وفقاً لـ(هابرماس) (1989) تولد (المجال العام). وهذا يعني أن الخطاب المستخدم من جانب المناقشين يجب أن يكون مفهوماً ومقبولاً حتى من جانب الزبناء الذين لا يتعرفون بالضرورة إلى المتكلم. وهكذا يمكن أن تصبح المقاهي مكاناً لتعلم السياسة، وهو المكان الذي يحسن فيه نشاط المجتمع المحلي قدرتهم على التعامل مع الجمهور.

لا تعمل الساحة، بكونها أيضاً مكاناً للتجمع، بنفس الطريقة. فبدلاً من المناقشة، يعتبر المشهد الأداة الرئيسية للتواصل في الساحة، إما في صورة ممثل/جمهور رسمي، مثل عندما ينظم حفل موسيقي أو حدث ثقافي، أو في صورة تظاهرة سياسية يقوم بها الجميع. فغالباً ما يشغل الفنانون والباعة الجائلون ساحة المدينة. وهم يثرون المشهد، ويعطونه معناه العام، ويتحولون بنفس الطريقة إلى شخصيات عامة نشاهدها على طول الشارع، (Tonnelat, 2007).

فمن أجل ديمقراطية حقيقية حسب (هابرماس) يجب توسيع المجال العمومي الذي يصلح للمناقشة حيث يتم تطرح القضايا السياسية وحيث لا يغلب الاعتبار الإداري الصرف ولا يطغى منطلق المصلحة الاقتصادية؛ بمعنى آخر لا يهيمن منطلق الجهاز أكان اقتصادياً (منطق السوق) أو بيروقراطياً (منطق الدولة)، حيث يساهم الرأي العام في بعث الاهتمام بالسياسة حتى لا تتحول الديمقراطية إلى تكنوقراطية، وحتى لا تغادر السياسة ولا يتحول المجال العمومي إلى فراغ عمومي (هابرماس، 1999: 78).

الكثير من المنظرين لا يفرقون بين المجتمع المدني وبين الفضاء العمومي يقول (هابرماس) في كتابه (العقل والشرعية) ما نصه: "كما أن المجتمع المدني الذي حيد من دوره السياسي بدعوى أنه مجال للتبادل الحر بين الحقوق الخاصة، قد قل الاهتمام به من طرف الباحثين الذين تجاهلوا اعتباره حقلاً عمومياً مستقلاً عن الدولة وقابلاً للتجاوب والتفاعل" (المحمداوي، 2011: 246).

والمجتمع المدني عنده (هابرماس) هو نتاج البنية التواصلية للناس العاديين في العالم المعاش، وهو يشمل المؤسسات غير الحكومية والجمعيات الطوعية وغير الاقتصادية والتي تشكل دورها المجال العمومي. والمجتمع المدني والرأي العام بالنسبة له (هابرماس)، متضمنان بالمجال العمومي. فالمجتمع المدني، يفترض ارتباطه بالأماكن العمومية حين يُدار النقاش حول قضايا سياسية واجتماعية وحتى ثقافية. فهذه المنتديات المنظمة من قبل نشطاء يشكلون المجتمع المدني وينتقلون ضمن جمعيات ومنظمات وأحزاب سياسية.

وتعد نظرية (هابرماس) في المجال العام أساس فلسفته في التواصل للأسباب الآتية:

- 1- كان المجال العام هو مجال الحوار العقلاني الحر، ولذلك اكتشف (هابرماس) ضرورة تحديد الشروط التي تجعل من حوار ما حواراً حراً غير خاضع للهيمنة، وهذه هي إحدى مهام نظريته في التواصل.
 - 2- اكتشف (هابرماس) مستوى آخر من العقلانية يختلف عن العقلانية الأداة والوظيفية السائدة في مجال الاقتصاد والإدارة والتكنولوجيا وهي العقلانية التواصلية. ومن هنا رأى ضرورة البحث في مبادئ ومعايير هذه العقلانية.
 - 3- إذا كان جوهر الحوار في المجال العام تكوين إرادة عامة وموقف موحد فهذا لا يتم إلا باجماع وإتفاق كل الأطراف المشاركة، ولذلك كان في حاجة لصيغة نظرية تكشف عن شروط الوصول إلى اجماع حر وطوعي وإلى اتفاق عام بين المشاركين في الحوار والنقاش النقدي.
 - 4- ميز (هابرماس) انطلاقاً من نظريته في المجال العام بين المجال الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي من جانب، والمجال الاجتماعي العملي الأخلاقي في جانب آخر، وعلى أساس هذا التمييز فرق (هابرماس) بين الفعل الأداة والفعل التواصل (أشرف، 2002: 262). ومن هنا فإن صياغته لنظرية في الفعل التواصل في الثمانينات كان ثمرة دراسته للمجال العام. ولذلك فإن بنائه لنظرية في التواصل طوال مراحل تطوره الفكري كان خطوة ضرورية في مشروعه الفلسفي، كما أن تأسيسه لنظرية في التواصل هو في نفس الوقت تأسيس وتأسيس للمبادئ والمعايير التي كانت سائدة في المجال العام.
- حقيقة إن نشوء المجال العام يعتبر لحظة تاريخية برجوازية من أجل تجسيد الديمقراطية باعتباره المملكة التي يجتمع فيها الأفراد للإسهام في النقاشات العمومية، "وتتمثل مهمته المحورية في إجراء تغييرات فعالة تصب في اتجاه سيطرة الدولة على المجتمع من خلال شبكة المؤسسات المشكلة لبنية الدولة الحديثة، فهو محاولة لتطوير نمط جديد من الروح التواصلية داخل المجتمع" (مهيل، 2005: 3)، أي تأسيس جدل جماعي مشترك يسوده خطاب عقلاني.
- وبهذا الصدد يكشف (هابرماس) أن المثال الليبرالي والديمقراطي كانت له أسسه الواقعية التي قام عليها. إلا تطورات المجتمع الغربي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تناقضت مع هذا المثال. فأكد على أن الممارسة السياسية في المجتمعات الغربية تستند على نفس المبادئ التي وجدناها في المجال العام. وتستمد منها شرعيتها ومصدر هذه الشرعية يرجع إلى حرية المواطنين في تشكيل إرادتهم السياسية واختيار حكومتهم والتأثير عليها. لكن واقع هذه المجتمعات تتناقض مع هذه المبادئ (حسن، 2012: 196).
- ويطرح (هابرماس) نظرية في الأيديولوجيا كحل لذلك يرى " أنه إذا كان الإجماع يتحقق بمجرد مشاركة المواطنين في نقاش عقلاني حر فإن أي عوائق تمنع وتقيّد هذا النقاش الحر تؤدي إلى أن يصبح التواصل مشوهاً".

إن التواصل المشوه هو الاسم الذي يطلقه (هابرماس) على الأيديولوجيا التي يفهمها على أنها التأثير القمعي الذي تمارسه السلطة على تواصل المواطنين لا تمنع الهيمنة الممارسة على عملية التواصل من الوصول لفهم مشترك واجماع، بل هي تزيف هذا الفهم وتشوه التواصل وتصنع من إجماعاً رائعاً لا تتوفر فيه الشرعية العقلانية. وهذا الأمر في نظر (هابرماس) هو الذي أدى إلى اضمحلال المجال العام في إعتقاده، وعليه عزل المجتمعات والجمهير عن عملية النقاش العام وعملية اتخاذ القرار وهذا الأمر يؤدي إلى إبعادهم عن الأمور السياسية. وهنا نجد (هابرماس) يقول "إن نزع الصفة السياسية على الجماهير واضمحلال المجال العام باعتباره تنظيمياً سياسياً يعد أحد مكونات نظام الهيمنة الذي ينزع إلى عزل المسائل العملية عن النقاش العام (حسن، 2012: 107).

وقد أكد في كتابه (التقنية والعلم كإيديولوجيا) أن النموذج المرغوب فيه للديمقراطية هو الذي يمكن كل المواطنين من التعبير عن أفكارهم وانتماءاتهم الثقافية والمعرفية، ويمكنهم كذلك من التفاهم على اقتراحات مقبولة من لدن الجميع، هذا النموذج لا يمكن له أن يتأسس إلا إذا ارتبطت بالمناقشات العمومية، وبالتالي، فالعلاقة بين أخلاقيات المناقشة التي هي نتاج نظرية الفعل التواصلي، والممارسة الديمقراطية، تستند على مفاهيم معيارية، هذه المفاهيم أكثر قوة من ذلك النموذج الليبرالي، الذي تقوم نظرتة على سلطة الدولة المنبثقة من الشعب ولا تستطيع أن تمارس سلطتها إلا في ظل دولة القانون المعياري الجامد التي تقوم على الانتخابات أو الاستفتاء (هابرماس، 1999: 78-79).

إذن، المجال العام لدى (هابرماس) هو الخير العام الذي يمثل المصلحة العامة والمشاركة للمواطنين وبهذا فإنه يجمع ما بين العقلنة السياسية والمشروعية الديمقراطية. فنظرية التواصل تجسد الديمقراطية المرتبطة بالنشاط التواصلي الذي هو عبارة عن حوار بين عقول المتحدثين هدفها إقامة علاقات تفاهمية حول قضايا تهم المجتمع تفرض نفسها في الحوار. فهذا الفضاء العمومي هو ذلك الفضاء الذي يتداخل فيه الفعل السياسي لتأطير الفعل السياسي وهذا عن طريق الدعاية لتوجيه الرأي العام وجهة عمومية وهذا يكون بالفعل التواصلي.

يتبين من ذلك، أن (هابرماس) يتخذ موقفاً نقدياً إزاء النموذج الليبرالي الذي تقوم نظرتة على سلطة الدولة المنبثقة من الشعب، وتجعل من الدولة مجرد أداة لخدمة الشعب أو المصلحة العامة، وتحصرها في جهاز ضيق هو الإدارة العمومية التي تكون في مقابل المجتمع كنسق من العلاقات بين الأفراد، كما ينتقد (هابرماس) النموذج الجمهوري لكونه ينطلق من جعل الممارسة السياسية مجرد ممارسة تهدف لتخليق العلاقات بين المواطنين داخل الدولة، باعتبارهم مواطنين أحراراً متساوين فيما بينهم، وبالتالي فهذا النموذج

يختزل التفاهم والتوافق في البعد الأخلاقي فقط ، ويجعله ذو بعد قطري (وطني)، يرتبط فقط بالهوية الجماعية المشتركة والمتفق عليها، ويقترح في المقابل مبدأ المناقشة كأساس لفعل ديمقراطي جديد.

من هنا تأتي نظريته في الديمقراطية التشاورية أو التداولية كبديل للنظريتين الليبرالية التي تنظر إلى العملية السياسية كمسار تفاوض بين المصالح الشخصية، والجمهورية التي تطالب برؤية جماعية للعملية السياسية بشكل موجه (ركح، 2011: 149-150)، ليوضح (هابرماس) بعد ذلك أن نموذج الديمقراطية التشاورية أو التداولية، يجد أساسه في المناقشة بمعنى الحوار على اعتبار أن نظرية المناقشة تمكننا من تحديد شروط التواصل الذي يسهم في التكوين والتشكيل الجماعي للرأي العام والإرادة العمومية التي تكون نتاجاً لحوار بينذاتي مؤسس على افتراضات تواصلية سابقة على وعي الأفراد ورغباتهم.

والديمقراطية التشاورية بالنسبة لـ(هابرماس) تجد سندها الأساسي ضمن أخلاقيات المناقشة ونظرية المجال العمومي كفضاء يحتضن النقاش العقلاني والتداول الفعال بين المتحاورين، وبالتالي تعزيز المشاركة الواسعة للمواطنين في الشأن السياسي (دولافيكثوار، 2013: 55).

في كتابه المتأخر (ما بعد الدولة - الأمة)، يلح (هابرماس) على ضرورة إنشاء مجال عمومي كوني يمثل الحل الوحيد والأنسب، كما أنه مقتنع بوجود حجج كافية تدفع إلى الاعتقاد بأن هذا الطموح الطوباوي جدير بالاهتمام والبحث. فيرى أنه يتوجب على السياسة العالمية الجديدة أن تناضل من أجل تحقيق مشروع ديمقراطي للرفاهية على المستوى الدولي، ثم يضيف قائلاً: "يجب ترجمة حقوق الإنسان، وترجمة الحق في المشاركة السياسية إلى نصوص تعترف بالحق في الاستمتاع بالحقوق الاقتصادية والثقافية لمحاولة خلق مواطنة كونية (هابرماس، 2002: 170-171). هذا كله لن يتأتى في نظره إلا بتضافر الجهود والحرص الدائم على إنشاء مجال عمومي يتجاوز الحدود القطرية (الوطنية)؛ أي مجال يلغي الحدود بين البلدان. وتجاوزاً للفرضيات التي طرحتها العولمة على الدولة الوطنية، يرى (هابرماس) بأن المجتمعات متعددة الثقافات تتطلب سياسة الاعتراف بالآخر باندماج هوية المواطن الفرد في الهوية الجماعية وأن تستقر في منظومة من الاعتراف المتبادل (Habermas, 2001: 71)؛ أي الاندماج الاجتماعي والثقافي على مستوى كوني عالمي في أفق صياغة ديمقراطية مواطنة كونية.

ومن المبادئ الأساسية التي شكلت فكر (هابرماس) السياسي مبدأ أساسي ظهر في كتابه (المجال العام هو مبدأ الدعاية) والذي أسندت إليه الدول البرجوازية المعاصرة ومن هنا يذهب (هابرماس) إلى أن المجال العام والدعاية هي دراسة تسعى لفحص أساس وبنية النموذج الليبرالي البرجوازي.

يرى (هابرماس) "إن وسائل الإعلام الجماهيرية تحمل في داخلها قدرة متناقضة أو متضاربة، وسيكون خروجاً عن الموضوع، الزعم بشكل ثقافي نقدي كما فعلت النظرية النقدية القديمة، إن وسائل الإعلام

الجماهيرية تخرب كل رأي عام نقدي، فهي على العكس من ذلك يمكن أن يعزى إليها دون شك قدرة تحريرية (المحمدوي، 2011: 246).

هنا نجد أن للإعلام دوراً في عملية التواصل فهو يعتبر وظيفة إشهارية لمواضيع النزاع والنقاش داخل المجال العمومي ضف إلى هذا عامل محفز للنشاط السياسي والاجتماعي فهو يجعل من الفعل الاجتماعي قوة مؤثرة باتجاه السلطة. كما يصح العكس، وتحويل الجمهور من المستهلكين للثقافة التي يتلقونها من وسائل الإتصال، فبعد ظهور وسائل الإتصال ثم الإنتقال من ثقافة المناقشة والحوار إلى ثقافة المستهلك.

يرجع الفضل في استقلالية وتقدم المجال العمومي البرجوازي، الى ازدهار الصحافة. مع رأي عام يتشكل خاصة من سكان المدن وبرجوازيين الذين كيفوا عاداتهم القرائية مع الجديد من المنشورات وخاصة مع دخول التحليل النقدي في الصحافة اليومية، تشكل في قلب الفضاء الخاص شبكة مكثفة من التواصل العمومي. هكذا ستتشكل أشكال جديدة للعلاقات الاجتماعية مؤسدة على المناقشة واستعمال العقل. نقاش في صالونات حيث يعلق الناس على الاخبار الواردة من الجرائد حيث كل فرد يعطي رأيه وتبريره. (هابرماس) يلاحظ أن الصحافة قبل سنوات من الثورة الفرنسية قدمت صورة جامدة عن العلاقات بين السلطة والفضاء العمومي. فدعاية الاعلام وخصوصاً الاعلام السياسي مرتبط أساساً بتحول في شرعية النشاط السياسي، وهذا يتم بواسطة السيادة الشعبية وعن طريقه تسمح بظهور مفهوم المواطنة لتصل في الخير لمرحلة التنافس الانتخابي. فهذا التوسط بين الدولة والأفراد سيستمر تدريجياً الى حدود القرنين الثامن والتاسع عشر عن طريق نصوص دستورية محددة مثلاً لبنيات الدولة الدستورية، والانتخابات والصحافة وخاصة النقاشات البرلمانية المفتوحة على الاعلام. هكذا تظهر السلطة السياسية وهي خاضعة لمحكمة الرأي العقلاني والشرعي (علوش، 2014: 233).

بالإضافة لذلك فإن العديد من آليات تشكيل المجال العام مثل التفكير العقلاني، والمشاركة في المناظرات السياسية، ومناقشة الأفكار المرتبطة بالشأن العام، قد تعرضت للاندثار، في ظل عملية تسليح جوانب الحياة الحديثة كلها، فحل محل المجال العام عالم من الاستهلاك الثقافي، وإجماع مختلق يربط الأفراد بالنظام القائم، ويقوض إمكانية الفهم والاستقلالية أو المقاومة، وتم استبدال المناقشات النقدية العقلانية بالمشاهدات المسلية، وانحلت شبكة التواصل الحر للمجال العام إلى أفعال استجابة فردية منفصلة، ولم يعد الجمهور العام، الذي يكون المجال العام قادراً على أن ينتقد المسائل العامة، وإنما صار مجرد مستهلك، وتحول الأفراد لمجرد مستقبلين للمعلومات والصور عبر وسائل الإعلام، ومرددين ومستهلكين لها، وعجز الفرد عن إبداع وخلق معلومات وصور وأفكار يطرحها في المجال العام، لأنه حتى لو تكلم داخل المجال العام فإنه يتكلم من خلال

ما يستقبله من معلومات وصور، والتي هي في النهاية تعبر عن وجهة نظر المسيطر على أدوات الإعلام وانتقال المعلومات (فريدة ومبروك، 2019: 602).

لذلك ومع تأثير ثورة الاتصالات والمعلومات وشبكة الانترنت، بدأ الحديث عن بزوغ المجال العام الافتراضي، الذي يتميز بأنه أصبح مجالاً للمعلومات والمناقشة والمعارضة، وهذه الوظائف من شأنها أن تعيد صياغة المجال العام بعد أن اتسعت آفاقه بلا حدود.

يتضح جلياً مما سبق، أن (هابرماس) قد أعطى أهمية كبرى للجانب العقلاني، واستعمال الحكمة لبناء العلاقات والتفاهم والتواصل (المتغيرات التي تسير الديمقراطية في المجتمع الحديث). ولكن هل يعتبر معيار العقلانية الميكانيكيزم الوحيد الذي يتحكم في فعالية الديمقراطية؟ وهل المال والسلطة يعبران عن العقلانية (الجوهرية) في تسيير الشؤون العامة. إن تحقيق العقلانية التي ينادي بها (هابرماس) هي عقلانية مثالية لتصادمها مع عراقيل تحقيق مصلحة المال للأفراد، أو تحقيق مصلحة السيطرة على السلطة، فلذلك تعتبر الديمقراطية حسب (هابرماس) مسيرة في كثير من الأحيان لتحقيق المصلحة الذاتية للأفراد، ولم تكن الإرادة الشعبية هي التي تسيرها، لذلك تلجأ السلطات إلى التلاعب بمؤسسات المجال العمومي من أجل إضفاء الشرعية الدينية، الأخلاقية والعقلانية على الديمقراطية التي تمارسها، وفي هذا السياق يقول (هابرماس) " إن تكوين الرأي والإرادة السياسية يعطل سياق الديمقراطية، لأنها ملقنة ومسيرة من قبل النظام السياسي". ويذهب كذلك إلى التأكيد على ضرورة إنشاء مؤسسات اتصالية هامة تتمتع بالاستقلالية فيقول "الديمقراطية تتطلب مجالات عمومية لا يوظفها النظام السياسي ولكن يجب عليها ضمان استقلالية مؤسساته" (فريدة ومبروك، 2019: 599).

والهدف الأساسي من كل هذا هو التمكن من التشكيل العقلاني للديمقراطية، ولكن تطبيق كل هذه الأفكار ميدانياً يتطلب الكثير من العزم والإرادة لأنها تتصادم ومصالح بعض الجماعات السياسية أو اللوبيات الاقتصادية.

رابعاً- دور الدين في المجال العام:

تأخذ المسألة الدينية اليوم حيزاً هاماً في الدراسات والأبحاث؛ وذلك على إختلافها وتعددتها، سواء أكانت دينية، فلسفية، سياسية، إجتماعية، انثروبولوجية... الخ. الأمر عائد بالأساس إلى ما تطرحه المسألة من رهانات وما تثيره من تساؤلات وما تستوجبه من استفسارات، وهو ما من شأنه أن يثير النقاش ويبعث على الحوار، وبالمقابل يفتح الآفاق حول هذه المسألة.

إن المعتقدات الدينية هي من التنوع والتعدد والتباين، بحيث لا يستطيع الباحثون والدارسون إعطاء تعريف واسع جامع مانع للدين (غدنز، 2005: 23). لكن إذا ما حاولنا إعطاء تعريف للدين من وجهة نظر الأديان التوحيدية (اليهودية، المسيحية، الإسلام)، صح لنا القول بأنه (الدين) تعبير عن مجموعة من القيم والعشائر الدينية نحو الله والجماعة ونحو الإنسان ذاته، لذلك كانت هذه القيم الروحية ذات بعد ميتافيزيقي متعال على الوجود ومرتبطة بالله الخالق للوجود.

في هذا السياق إهتم المفكر الألماني (هابرماس) بالمسألة الدينية، لذلك تنتمي الميول والاهتمامات الفكرية لـ(هابرماس) إلى مجالات عدة هي: الفلسفة، والاجتماع، واللاهوت، والسياسة، والأخلاق، والقانون، وعلم النفس، والألسنية، والهرمينوطيقا، والأدب، والعلاقات. وقد أدى اتساع هذه الدائرة إلى اتساع دائرة المهتمين بفكره وآرائه، إلا أن آراءه في الدين لم تتل حظها من الاهتمام الذي يؤدي إلى الكشف عنها وتوضيحها. على الرغم من أن (هابرماس) اهتم بالبحث في الدين من خلفية فلسفية. وقد كان على العموم خاضعاً في نظريته إلى الدين لآراء الفلاسفة القارية ونظرياتها، وبخاصة مدرسة فرانكفورت، وذلك أن هذا التيار الفلسفي يرى ضرورة البحث في الدين والموضوعات الدينية من خلفية فلسفية. يصرح (ماكس هوكهايمر) (*) في مقالة تحت عنوان (الألوهية والإلحاد) (Theism and Atheism) نشرت في كتاب (مدرسة فرانكفورت) أن جهود الإنسانية في سبيل الحفاظ على معنى المطلق من دون الله سوف تذهب سدىً. وأن الأعمال العظيمة سوف تخسر معناها حتى لو كانت من قبيل السعي في سبيل الحفاظ على حياة إنسان. وإن (موت الله) يعادل موت الحقيقة (Horkheimer, 2005: 221).

وقد سعى (هابرماس) على هدي هذه الجملة في ميدان نقد العقلانية الأداتية في فلسفته وسعى إلى لفت الانتباه إليها. ويمكن من خلال التأمل في تراث (هابرماس) اكتشاف أنه حاول عقد شكل من أشكال الحوار وتبادل الأفكار بين التيارات المؤمنة والتيارات العلمانية، وأعماله الفلسفية تشهد على أنه بذل جهداً في مجال الحوار بين الأديان والحضارات في عالم الحداثة من أجل لفت الأنظار إلى أهمية الدين مع محاولة المنع من استغلال الدين في الحروب والعنف.

(*) ماكس هوركهيمر (Max Horkheimer) (1895-1973)، يعتبر مؤسس (معهد البحث الاجتماعي) الشهير في فرانكفورت، فيلسوف واجتماعي ألماني، وتولى رئاسة معهد فرانكفورت للفترة (1930-1969) التابع لجامعة فرانكفورت، فأصبح بذلك على رأس المؤسسة الجامعية الوحيدة التي يتمتع فيها (ماركس) حقاً بحق المواطنة، وهذا في ظرف شهد صعود النازية وأزمة العالم البرجوازي. وكان أستاذاً متفرغاً للفلسفة وعلم الاجتماع في جامعة فرانكفورت. أهم أعماله: بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية (1930-1938)، خسوف العقل (1947) وبالاشتراك مع تيودور أدورنو ألف كتاب (جدل التنوير) (1947). للمزيد من التفصيل ينظر: زيباري، مصدر سابق، ص 417-424.

يُضاف إلى هذا أن (هابرماس) في مقالته المعنونة (الرد على منتقدي) يرى "بأنه ليس من شأن الليبرالية ولا يتناسب مع أهدافها محاولة خنق أصوات المتدينين، ما دامت الجماعات المتدينة تؤدي دوراً إيجابياً في المجتمع المدني (Habermas,2013: 371). ولم يستطع التأمل السطحي في فلسفة (هابرماس) وفكره بيان رؤاه ونظرياته حول الدين. ولعل ذلك مرجعه إلى الطبيعة الانتزاعية والتقنية لكثير من كتاباته، ما يحول دون فهمها بطريقة صحيحة، وربما كان مرد ذلك إلى الموقف السلبي لتيار الفلسفة التحليلية من فكر الفلاسفة الغربيين.

أصبح الانعطاف نحو الدين ضرورة في العقلانية المعاصرة، وخاصة عندما تلاحظ الأنوار بعض أوجه القصور في مسيرة العلمنة أو (الوعي بما هو مفقود) وهو بالضبط إحدى العناوين التي كرسها (هابرماس) على الدين. إن مرافقته هذه تتناقض مع الإصدار الأول – نظرية الفعل التواصلي - الذي يُخضع فيها القيم الطائفية والوجودية والدينية للمعايير العقلانية والتداولية، إذ تزامن أفكاره حول الدين عبر ثلاث مراحل من التفكير في الدين (علالي وكحل، 2017: 194-195) :

وتتمثل المرحلة الأولى: من فلسفته وخاصة في كتابه سابق الذكر بالتركيز على مسألة العقلنة والحدثة وهذا تأثراً ب(ماكس فيبر) إذ اختزلوا الدين في الشأن الفردي الخاص. وثانيها: تشكلت في فترة الثمانينيات حيث بدأ (هابرماس) بمعالجة مسألة اختفاء الدين أو كونه مرشحاً لتأدية دور بحيث هو حاجة حيوية فردية (براغماتية) فاقد للوظيفة الكونية العمومية. أما المرحلة الثالثة والتي بدأ فيها يفتح للدور العمومي للدين. وقد طور هذه النظرية في حدود ثلاث نقاط أساسية وهي:

1- مفهوم الفكر ما بعد الميتافيزيقي.

2- المجتمع ما بعد العلماني.

3- الترجمة الدلالية للمضامين الدينية.

وفي سياق حديثه عن مجتمع ما بعد العلمانية يرى (هابرماس) أن النظرة القائلة بأن الدين لم يعد له دور مميز في الفضاء العام باتت الآن تقف على أرجل من قصب، إذ يقول: "لا تتلائم هذه الصورة أبداً مع مجتمع ما بعد العلماني، يلتمس إستمرارية الجماعات الدينية في محيط يستمر بعلمنة نفسه، والدور الدافع للحضارة هو دور محجوب فيها؛ ففي الصخب الناشيء عما يعتبره كل فرد معركته من أجل الحضارة يشق طريقه كما لو كان حزباً ثالثاً بين العلم والدين" (هابرماس، 2006: 126). فمشروعه يهدف إلى عقلنة الدين من جهة وتصويب واصلاح العلمانية المتطرفة من جهة أخرى.

إن (هابرماس) يضع رؤيته للمجتمعات ما بعد العلمانية في ضوء الحدثة نفسها باعتبار أن المجتمعات ما بعد العلمانية قادرة على التخلص من الأزمات الحدثية بفتح المجال العام أمام كل الأفراد في نقاش متساو بين

الجميع، وليس هذا فحسب بل الاعتراف كذلك بالأشخاص المتدينين كنسيج لا بد منه في المجتمع، لأن المجتمع ما بعد العلماني مجتمع خليط متجانس ليس له وضعية إيديولوجية واحدة، بل من خلال التواصل تتجدد مضامينه القيمية، إنه مجتمع يعتمد على منطق المناقشة الحجاجية، والاستماع لأفضل حجة وأقواها، وإن المجال العام هو الحامل لهذه الحجج مع الإيمان بأن هناك مسائل لا يمكن الجزم فيها نهائياً. إن المتدين والسياسي في نظر (هابرماس) هم أحرار وطيّقين في المجال العام دون أي تدخل من الدولة رمزياً أو سلوكياً، وهذه نقطة تحسب له على أنه مناصر ما بعد علماني، يدافع عن الديني مقابل السياسي، وعلى هذا الأساس فإن الرؤى الدينية التي يحملها المتدين ينبغي أن يعاد تكلمها وترجمتها دلالياً في المجال العام ضمن لغة علمانية يمكن لكل فرد أن يفهمها. أي وجوب إدماج المتدين بإدماج لهجته في المجال العمومي. فيقترح ترجمة الأفكار الدينية من قبل المتدين إلى لغة طبيعية قابلة لأن تتداول مع الجميع وأن يفهمها الجميع (كريم، بتاريخ 2021/12/1).

عام (2001) نشر (هابرماس) مقالة في كتاب "سلطة الدين في الفضاء العمومي" وكان عنوان مقالته "الشأن السياسي: المعنى العقلاني لتراث يمكن الشك فيه أسمة اللاهوت السياسي" (غفاري وبهرام،: 89)، أنه لا بد من الإقرار بأهمية الدين في إغناء النقاشات الدائرة في المجال العام، لكنه يصر على ضرورة أن يترجم المساهمون في هذه النقاشات آراءهم إلى لغة مقبولة لدى جميع الشركاء تحتكم إلى العقل؛ حيث لا يمكن لأحد فرض رأيه بالاستناد إلى عمق إيمانه بهذا الرأي، بل يتحقق قبول الرأي بقوة الجدل العقلاني الذي يعتمد المنطق والإقناع.

وفي ظل التنبؤات والأقوال القائلة لـ(هابرماس) بنهاية الدين وانتصار العلمانية، سيفاجيء العالم بعودة الدين القوية في المجال العمومي (Habermas, 1982: 2) عودة من شأنها أن تقلب معطيات العالم والمجتمعات المعاصرة، وبالمقابل تنذر بمستقبل مجهول.

كما أدى الظهور المفاجئ للدين في نهاية القرن العشرين والذي لم يتوقعه، أو بالأحرى الذي أهمله تحت هاجس العقلانية المفرطة مفكرو الغرب، إلى وجوب إعادة النظر" في قدرة الخطاب الديني الفائقة على مخاطبة هواجس الهوية والشقاء والمعنى لدى الإنسان المعاصر (هابرماس وآخرون، 2013: 13). وهو الأمر الذي دعا (هابرماس) إلى التنازل عن بعض من مثاليته والقبول بالدين كوافد جديد قديم للمجال العام يقول "لا بد أن يكون كل المواطنين أحراراً في تقرير إن كانوا يرغبون في استخدام لغة دينية في المجال العام أو لا، فإن رغبوا في ذلك فإن عليهم قبول أن محتويات الحقيقة المحتملة في الملفوظات الدينية، لا بد أن تترجم إلى لغة مقبولة على نطاق واسع" (هابرماس وآخرون، 2013: 59).

وفي ضوء ذلك يرى (هابرماس) أن تلك التنبؤات والأقوال القائلة بنهاية الدين، باتت الآن تقف على أرجل من قصب، وعليه فهي بحاجة إلى مراجعة نقدية عميقة، وهذا ما استدعاه إلى إعادة النظر في المسألة الدينية؛ مما شكل لديه نقطة إنعطاف ابتداء من سنة (2000) (بلال، 2014: 61).

كما يشير (هابرماس) في حديثه عن الدين إلى حدثين بارزين في القرن العشرين، هما قيام دولتين على أساس مشروع ديني؛ الأولى هي الدولة الصهيونية، والثانية هي الجمهورية الإسلامية في إيران عام (1979)، التجربتان اللتان حركتا المجموعات الدينية وكان لهما الدور البارز في التراجع عن اعتقاد نهاية الدين وانتصار العلمانية (عطار، 2012: 71).

إعتماداً على هذا الطرح وبناء على ما سبق؛ يرى (هابرماس) أن الدين عرف عودة قوية، لكنها عودة مشوهة بأساليب العنف والتطرف والإرهاب، وهي ما اعتبرها أمراضاً ناتجة عن انسداد في قنوات التواصل، إضافة إلى عدم تماشيها والطبيعة التقدمية للعصر.

ولعل هذا الذي أثاره واقترحه (رولز) بإمكانية السماح للعقائد العقلانية المجال العمومي، ووجوب إعادة النظر في العقل العام، يقول: "يمكن إدخال عقائد عقلانية شاملة، سواء كانت دينية أو غير دينية في النقاش الشعبي العام في أي وقت، بشرط أي يتم في الوقت المناسب فيما بعد تقديم أسباب سياسية مناسبة، كافية لدعم كل ما تقول العقائد الشاملة المطروحة إنها تدعمه" (هابرماس وآخرون، 2013: 58).

إن إعراب (هابرماس) عن قلقه إزاء عودة الديني، ومحاولة إجابته عن إمكانية تعقيل السياسية والدين في إطار أزمة المجتمع الحديث، يكون محاولة نحو تدشين مشروع جديد في إطار ما سماه بالمجتمع ما بعد العلماني في ضوء الحداثة. فمع ولوج عالم الحداثة أصبح على الأديان أن تخرج من صفتها الجامعة العالمية لكي تتعايش مع مجتمع متعدد الثقافات، وهكذا يتأسس مفهوم جديد للدين في مواجهة دستورية التعددية الدينية والثقافية، واعتماداً على مبدأ التسامح الديني العالمي، فيتخذ موقف التسامح بوجهتيه الأخلاقية والقانونية، وهذا الموقف هو تابع لمشروع الديمقراطية التشاركية طبعاً باعتبارها الموقف السياسي الهادف نحو التواصل والتفاهم والإجماع. كما أن لمصطلح التسامح أساس ديني.

خامساً- أبعاد المجال العمومي:

إن وجود المجال العمومي كفضاء رمزي بين المجتمع المدني والدولة يعبر عن تصور اجتماعي سياسي اقتصادي ثقافي باعتباره فضاء وساطة بين المجالات الثلاثة للعالم المشترك المجتمع المدني النظام الاقتصادي ونظام الدولة. يحمل هذا التصور بين طياته أبعاداً مختلفة عند (هابرماس) منها:

1- البعد الاجتماعي: يسعى المجال العمومي إلى تجاوز العلاقات الاجتماعية القائمة على الإكراه والهيمنة لبلورة علاقات اجتماعية سليمة قائمة على الحوار والنقاش في محاولة لتنمية البعد الموضوعي والإنساني للعقل. إنه فاعلية يتجاوز العقل المتمركز حول الذات والعقل الشمولي المنغلق، والعقل الأداة الوضعية الذي يفتت ويجزئ الواقع. فالعقل لم يعد جوهرًا سواء أكان الجوهر ذاتاً أو موضوعاً، بل فاعلية؛ فالفعل التواصلية صاغه (هابرماس) لمحاولة بلورة إجماع يعبر عن المساواة داخل مجال عمومي ينتزع فيه الفرد جانباً من ذاتيته ويدمجها في مجهود جماعي قائم على التواصل والتفاهم، وهذا التفاهم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اتفاق مؤسس على أساس عقلائي. كما جاء الفعل التواصلية لتجاوز العلاقات الاجتماعية القائمة على الإكراه والهيمنة (الفعل الاستراتيجي) لبلورة علاقات اجتماعية سليمة، قائمة على الحوار والنقاش في أفق تحقيق إجماع.

2- البعد السياسي: من أجل تجاوز أزمات العالم المعاصر يسعى الفضاء العمومي إلى تأسيس ديمقراطية على أسس جماعية للتواصل خالية من أي هيمنة كما انه يطرح مفهوم التشاور لأنه يعطي للأخريين الحق في الكلام والنقد. في ظل هذه الصيرورة الخطابية المبنية على النقاش يتشكل الرأي العام والإرادة السياسية للمواطنين في المجتمع الديمقراطي، لأن الهدف الأسمى للديمقراطية التشاورية ليس الدفاع عن المصالح الشخصية لأعضاء الجماعة، وإنما هو الدفاع عن المصالح. هذه الأخيرة كل واحد مطالب بالدفاع عنها، انطلاقاً من وجهة نظره الخاصة، وذلك لإقناع المواطنين برأيه بالإعتماد على وسيلة المناقشة الحجاجية (الأشهب، 2006: 1-195).

3- البعد الأخلاقي: يعتمد المجال العمومي على إخضاع الآراء والقناعات والاختيارات للنقاش من أجل تحقيق الموضوعية ولإجتناّب العنف اللفظي وتعتمد على أخلاقيات المناقشة.

4- البعد التواصلية: يقوم المجال العمومي على الفعل التواصلية أي انه يعتمد على مبدأ المناقشة التي تنطوي على أشكال من التواصل العمومي كحوار والتفاوض بطريقة عقلانية والقدرة الحجاجية لصياغة الرأي العام ولبناء ماهو مشترك وعام.

الخاتمة:

يعتبر (هابرماس) المجال العام (الفضاء العام)، بمثابة فضاء للقضايا العامة، وهو بمعنى آخر فضاء تواصل في العالم المعيش، وهو العالم الذي يكون فيه الفرد بوصفه كائناً اجتماعياً وسياسياً، يمارس مواطنته وحرياته وحقوقه، ولا معنى للمجال لعام ما لم يكن مجالاً للفعل السياسي الديمقراطي، والحوار وتبادل الرأي، بل وتكوين قوة مضادة للسلطة، تكون بمثابة قوة نقيضة للسلطة.

بالرغم من كل الانتقادات الموجهة إلى نظرية (هابرماس)، فلا يزال يتربع على عرش كبار الفلاسفة في العالم المعاصر. وربما أول من انتقد المجال العام هو (هابرماس) نفسه، حيث يرى أنه فقد دوره، ولاحظ قلة اهتمام الشعب بالسياسة تصل حد الانعدام، والرأي العام فقد دوره النقدي لتغلب المصالح المختلفة عليه، وطغيان تقنية الإشهار على الوسائط الإعلامية المختلفة لصالح ذوي المصالح، مما يزيد في سلطتها وسيطرتها.

يرى (سالفاتوري) أن (هابرماس) قد نظر للمجال العمومي الحديث، على أنه يشكل قطيعة مع التراث، بما في ذلك صور التراث الديني، ورغم إيمان (هابرماس) بدور حركة الإصلاح الديني في بزوغ المجال العمومي، إلا أنه ينظر إلى هذا الفضاء على أنه مجال علماني، مؤسس على العقل، قامت الطبقة البرجوازية بصناعته مع ظهور الحداثة في أوروبا، وتستند نظرية (هابرماس) في المجال العمومي على نظريته في الفعل التواصل، القائم على العقلانية والقصدية للفعل والتفاعل بين البشر (جوردن، 2015: 28).

نرى مما سبق، أن مجالات (فضاءات) (هابرماس) وبالشكل الذي وصفها به، تمثل نماذج معيارية مثالية ويوتيبيا- كما يصفها الكثير من الباحثين - من الصعب أن تجدها على أرض الواقع. هذه الفضاءات تجلت على صور وأشكال مختلفة في تاريخ البشرية، وكان قدر (هابرماس) أن ينتبه لها ويصفها، ولم تكن أوروبا المسرح الوحيد لها.

وإذا كانت الصحف المكتوبة قد شكلت وسيطاً في بدايات ظهور هذه المجالات في أوروبا، فقد تطورت هذه الوسائط - فيما بعد - بظهور وسائل إعلام مختلفة، فعلت مشاركة المتلقي وقضت على سلبيتها، ظهرت مجالات عمومية جديدة ومتنوعة.

أما عن إمكانية توفر المجال العمومي في كردستان- العراق بصفة خاصة والعراق بصفة عامة، فلقد خاب ظن الكثيرين من أن يكون هناك مجال عمومي في كردستان- العراق، وذلك لأن الرأي العام الكوردستاني هو غير الرأي السائد، لأن الرأي العام ينشأ في مجتمعات تتشد العقلانية ويتطور في فضاءات اجتماعية تغلب الاستدلال والبرهنة وتسمح بالنقاش على الظنون والأفكار المسبقة، فإذا لاحظنا الرأي العام في وسائل الإعلام الكوردستانية فإنه يرتبط باستراتيجيات سياسة مخصوصة ليس همها إلا قنص الرأي العام.

هكذا نرى المشهد الإعلامي الكوردستاني قد تميز في الوقت الحاضر ببروز الكثير من القنوات الفضائية دون أن يعني ذلك تطور الرأي العام وتقدم الإعلام الموضوعي الرصين. فالطاغي هو تكرار الرأي السائد وتحريك العواطف وتهيج الغرائز، سواء في البرامج الإخبارية أو التحليلية، في مواضيع السياسة أو الفن أو الدين. والأدهى من ذلك أن هذا الوضع يدعم لدى الآلاف الوهم بأنهم يحصلون معارف موثوقاً بها بفضل المواظبة عليها، وهم متأكدون من أنهم يحملون الرأي الصحيح والنظرة الصائبة.

إن المجال العام الكوردستاني ما زال لا يفرق بين المؤسسات القديمة والمؤسسات الجديدة، فكأن القديمة هي التي تتطور تقنياً لا لتمارس على الأفراد نوعاً جديداً من السيطرة ولكن لتواصل عليهم سيطرتها القديمة بوسائل جديدة، كما أن الفكر الكوردستاني لم ينجح في توفير قاعدة تنويرية صلبة يمكن أن تتخذ مستنداً لاستمرارية الفعل النقدي والعقلاني في المجتمع، وتمكن المثقف من أن يواجه بها إيديولوجيات الاستلاب بمختلف أنواعها. هذا ما يزيد ثقل العوائق ويبرر عمق الخيبة ونكبة الفضاء العام الكوردستاني. وفي الختام، نقول، إن علاقة الإنسان بالمجال العام (الفضاء العام) علاقة معقدة، تلزمننا بالابتعاد عن أي تبسيط أو اختزال. فالمجال العام هو المشترك بين الدول والشعوب وحدود السماح بالحركة في المعمورة بوصفها ملكاً للبشرية وليست لشعب دون شعب آخر.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

- 1- أشرف، منصور حسن (2002)، نظرية هابرماس في المجال العام، مجلة أوراق فلسفية، العدد (7).
- 2- بلال، موقاي (2014)، سؤال الدين في الفضاء العمومي: قراءة في تصور يورغن هابرماس للمسألة الدينية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد(9).
- 3- بن مسعود، أمين - (2018). ،حفريات معرفية في مفهوم المجال العمومي، مجلة الإعلام والاتصال،العدد1
- 4- بورديو، بيار (2010)، بؤس العالم- اثار المكان (الجزء الاول)، ترجمة سلمان حرفوش، دار كنعان.
- 5- بوطاهري، جمال (2020)، الفضاء العام - سيرورة تشكل المفهوم، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية العدد (67).
- 6- ثابت نوار. (2019 ،ص 6). الفضاء العام عند يورغن هابرماس:بحث في المفهوم والتحويلات التاريخية
- 7- جوردن، فينيليسون جيمس (2015)، يورغن هابرماس، مقدمة قصيرة جداً، ترجمة الروبي أحمد محمد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر.
- 8- حسن، أبو النور حمدي أبو النور (2012)، يورغن هابرماس- الأخلاق والتواصل، دار التنوير، بيروت.
- 9- الحمامي، الصادق (2012)، الميديا الجديدة، الابستمولوجيا والسياقات، ط1، سلسلة البحوث، منشورات جامعة منوبة،منوبة، تونس.

- 10- دو سارتو، ميشال دو ميشال (2011)، ابتكار الحياة اليومية- فنون الأداء العملي، ترجمة محمد شوقي الزين، ط1، دار الأمان، منشورات الاختلاف، الرباط.
- 11- دولافيكوتوار، كوينتين (2012)، مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة ارندت وهابرماس- استمرارية السياسي من العصور القديمة الى الحداثة، ترجمة نور الدين علوش، مجلة الاضافات، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد (20).
- 12- الذوايدي، محمود (2011)، علم الاجتماع كعلم، مجلة إضافات، العدد (15)، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 13- ركح، عبد العزيز (2011)، مابعد الدولة- الأمة عند يورغن هابرماس، ط1، منشورات الاختلاف، دار الأمان.
- 14- زيمل، جورج (2017)، الفرد والمجتمع- المشكلات الاساسية للسوسيولوجيا، ترجمة وتقديم حسن احجيج، ط1، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 15- سالفاتوري، أرماندو (2007)، المجال العام- الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- 16- سبيلا، محمد (1988)، مدارات الحداثة- مقالات في الفكر المعاصر، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب.
- 17- العلوي، رشيد (2013)، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والبحوث. قسم العلوم الإنسانية والفلسفة
- 18- علوش، نورالدين (2014) هابرماس ومفهوم الفضاء العمومي، مجلة دراسات انسانية واجتماعية، جامعة وهران، العدد (4) جانفي/ كانون الثاني.
- 19- علالي، هناء و كيجل، مصطفى (2017)، الفضاء العمومي ودوره في تفعيل الفكر التواصلي عند هابرماس، مجلة التواصل، عدد (50)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- 20- غدنز، انتوني (2005)، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- 21- فريدة، بن عمروش، ومبروك، لمشونشي (2019)، الإعلام الجديد والمجال العام الافتراضي- دراسة في المفهوم والأطر النظرية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية – المجلد (4)، العدد (2).

- 22- كريم، محمد، أزمة المجتمع الحديث والدين، هابرماس والمجتمع ما بعد العلماني. متاح على شبكة الإنترنت بتاريخ 2021/12/1.
- 23- الأشهب، محمد (2006)، الفلسفة والسياسة عند هابرماس، دفاثر سياسية، مطبعة النجاح، المغرب.
- 24- المالكي، عبد الرحمن (2015)، الثقافة والمجال- دراسة في سوسولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، ط1، منشورات مختبر سوسولوجيا التمنية الاجتماعيه، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، المغرب.
- 25- المحمداوي، علي عبود (2011)، الإشكالية السياسة للحدثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل - هابرماس نموذجاً، منشورات الاختلاف، الرباط.
- 26- مصدق، حسن (2005)، النظرية النقدية التواصلية: يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، المركز الثقافي العربي، المغرب.
- 27- مهيبيل، عمر (2005)، إشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة، الدار العربية للعلوم، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- 28- نوري، إدريس (2007)، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد منتوري بقسنطينة، الجزائر.
- 29- هابرماس، يورغن (1999)، التقنية والعلم كايديولوجيا، ترجمة د. إلياس حاجوج، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
- 30- هابرماس، يورغن (2002)، الحدثة وخطابها السياسي، ترجمة جورج ثامر، دار النهار، بيروت.
- 31- هابرماس، يورغن (2003)، العلم والتقنية كايديولوجيا، ترجمة حسن صقر، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا.
- 32- هابرماس وآخرون، يورغن (2013)، قوة الدين في المجال العام، ترجمة فلاح رحيم، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ومركز دراسات فلسفة الدين، بغداد.
- 33- هارفي، دافيد، (2018)، مُدن مُتمردة - من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة لبنى صبري، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والترجمة، بيروت.
- 34- هنداوي، الفلسفة بصيغة المؤنث- نانسي فريزر- الحاجة إلى فضاء عمومي عابر للأوطان، متاح على شبكة الإنترنت، بتاريخ 2021/12/24

35- هيتز، ديريك (2007)، تاريخ الموجز للديمقراطية، ترجمة آصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقى، بيروت.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

- 1- Chaniel, Philippe (1982), Espace public, Science Sociale et démocratie, quaderni, N°18, Automne.
- 2- Crossley, Nick (2005), Key Concepts in Critical Theory, London, Sage Publication.
- 3- Habermas, Jurgen (1974), Critical Essays, New German Critique, Tr ‘
- 4- Habermas, Jurgen (2001), The postnational constellation, political essays, translate, mats pensky, mit, Cambridge, Massachusetts
- 5- Habermas, Jurgen (2013), Reply to My Critics, In Habermas and Religion: Edited by Craig Calhoun, Eduardo Mendieta and Jonathan VanAntwerpen, Cambridge: Polity Press.
- 6- Horkheimer, Max (2005) Theism and Atheism, In The Frankfurt School on Religion: Key Writings by the Major Thinkers, Edited by Eduardo Mendieta, New York and London: Routledge.
- 7- Lefebvre, H (1974), La production de l'espace, In: L'Homme et la société, N. 31-32, Sociologie de la connaissance marxisme et anthropologie.
- 8- Goffman, Erving (1971), Relations in Public, Microstudies of the Public Order, New York, Basic Books.
- 9- Tonnelat, Stephane (2007). Keeping Space Public: Times Square (New York) and the Senegalese Peddlers, Cybergeog: Revue Européenne de géographie: No. 367, March.
- 10- Sennett, Richard (1970), Families against the City, Middle Class Homes of Industrial Chicago, 1872-1890, Cambridge, MA, Harvard University Press.